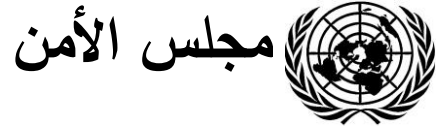


Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيدة هايدي غراو، الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رئيسة اللجنة الحالية؛ وسعادة السيد هاليت شيفيك، رئيسة المراقبين لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام وكينيا، والمكسيك، والنرويج، والنيجر، والهند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق التداول بالفيديو بشأن "رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/264)" في الجلسة التي عُقدت يوم الخميس 11 شباط/فبراير 2021. وأدلى ببيان سعادة السيد ليونيد كرافتشوك، رئيس وفد أوكرانيا لدى فريق الاتصال الثلاثي، وأدلى ببيان الممثل الدائم لألمانيا.

وفقا للإجراء التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا وودوارد
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن عن الحالة في أوكرانيا كانت منذ عام تقريبا، في 18 شباط/فبراير 2020 (انظر S/PV.8726). في ذلك الوقت، أعربت أنا والعديد من في المجلس عن تفاؤل حذر بشأن جهود السلام المتجددة في شرق أوكرانيا في أعقاب مؤتمر القمة المعقود بصيغة نورماندي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

لقد حددت الاستنتاجات التي أيدتها قادة الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأوكرانيا، وفرنسا في باريس سلسلة من الخطوات لتحقيق الاستقرار على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة واستمرار وقف إطلاق النار. واتفق القادة أيضا على دعم الجهود المبذولة في رباعية نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي لإحراز تقدم بشأن الأحكام المتعلقة بالجوانب الأمنية والسياسية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقات مينسك.

وافق فريق الاتصال الثلاثي على وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى والذي دخل حيز التنفيذ في 27 تموز/يوليه 2020. ورحب الأمين العام بهذا التطور الذي كان متسقا مع ندائه السابق من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومنذ ذلك الحين، أفادت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا عن حدوث انخفاض كبير في عدد الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن تبادل إطلاق النار.

ومن التطورات المشجعة الأخرى تبادل إطلاق سراح المحتجزين ممن لهم صلة بالنزاع. وهذه تطورات طيبة. ولكن، كما رأينا في الأسابيع الأخيرة، ما لم يحرز تقدم على المسارات الأمنية والسياسية ذات الصلة، ستظل الحالة العامة هشة. وفي الواقع أنه على الرغم من التعهدات العديدة، لم يحرز الجانبان تقدما يذكر في تنفيذ الأحكام السياسية والأمنية الأخرى المتفق عليها. ولئن كان يسود الحالة هدوء نسبي، لم تتحسن الحالة الإنسانية.

بل على النقيض من ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عقدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للمدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال القيود الشديدة أصلا المفروضة على حرية التنقل عبر خط التماس.

كذلك أدت إلى تفاقم المسائل المتصلة بإمكانية الوصول بالنسبة للأمم المتحدة، فضلا عن نقص الأدوية والمعدات والموظفين الطبيين، ولا سيما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وما زال أكثر من 3,4 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية مستدامة. وأكثر من نصف المحتاجين من النساء، و 40 في المائة منهم من المسنين. وتشعر الأمم المتحدة وشركاؤها بقلق شديد إزاء الفئات الضعيفة التي تعيش على طول خط التماس.

بعد 10 أشهر تقريبا من إغلاق خط التماس لاحتواء انتشار جائحة (كوفيد-19)، لا يزال السكان المتضررون من النزاع يدفعون ثمننا باهظا. ويواجه المتقاعدون المقيمون في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة والمسلحون بوصفهم مشردين داخليا ظروفًا اقتصادية أسوأ، ويواجهون مخاطر صحية إضافية. ومنذ شهر آذار/مارس 2020، لم يتمكنوا من الحصول على معاشاتهم التقاعدية الحكومية.

قبل هجمة جائحة (كوفيد-19)، كان الناس يعبرون خط التماس بمعدل 1,2 مليون مرة كل شهر، للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها من الخدمات، وللإبقاء على الروابط الأسرية. وفي الوقت الراهن، وعلى الصعيد العملي، لم يجر فتح سوى نقطتين من نقاط العبور الخمس للدخول والخروج. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط العبور الشهري إلى 36 000 عبور فقط.

وفي تطور إيجابي، افتتح مركزان يقدمان طائفة واسعة من الخدمات على الجانب الذي تسيطر عليه الحكومة من خط التماس، ومن المتوقع فتح المزيد من المراكز في جميع نقاط العبور هذا العام.

على الرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال القصف الدوري ونيران الأسلحة الصغيرة يلحقان الضرر بالمنزل، والمستشفيات، والمدارس، والطرق، وشبكات المياه أو يدمرها. وفي عام 2020، وقع حوالي 60 حادثاً ألحقت أضراراً بإمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي في شرق أوكرانيا. ولا تزال الألغام والذخائر غير المنفجرة تحصد أرواحاً.

ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً كبيراً للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية الأخرى العاملة عبر خط التماس. على الجانب الذي تسيطر عليه الحكومة، فإن إعادة العمل بالإجراءات المعجلة للتخليص على الإمدادات الإنسانية المستوردة المتصلة بجائحة (كوفيد-19) أمر بالغ الأهمية.

أما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية محدوداً منذ عام 2015، وتم تقييد ذلك بشدة منذ ظهور جائحة (كوفيد-19). ويعمل منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والفريق العامل في الميدان على حل هذه المسائل ليتسنى إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فعال إلى الناس المحتاجين إليها.

نحث جميع الجهات الفاعلة ذات النفوذ على المساعدة في رفع القيود غير المبررة على حرية التنقل عبر خط التماس، وتأمين فتح نقاط عبور إضافية للدخول والخروج.

ويهدف أكثر من 120 من الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى مساعدة 1,9 مليون شخص في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الجديدة، التي تُعطي الأولوية للمساعدة المنقذة للحياة، والخدمات الأساسية، واحتياجات الحماية. وتسعى الأمم المتحدة إلى الحصول على 168 مليون دولار لتقديم المساعدة إلى جميع المناطق المحتاجة.

تشارك الأمم المتحدة بهمة في طائفة من المجالات الحاسمة الأخرى من خلال عمل فريق الأمم المتحدة الططري على أرض الواقع. ويشمل ذلك توفير الأدوية ومعدات الوقاية الشخصية وتبادل الخبرات مع المهنيين الطبيين الذين يتعاملون مع هجمة جائحة (كوفيد-19). وفي وقت لاحق من هذا الشهر، من المفترض أن تتلقى أوكرانيا أول عملية إيصال للقاحات من المرفق المعني بإتاحة لقاحات كوفيد-19 (كوفاكس).

وعلاوة على ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا عملها الحيوي في مجال الحماية، والرصد، والإبلاغ، وأنشطة الدعوة على جانبي خط التماس. وتعمل الأمم المتحدة أيضاً مع قادة المجتمع المدني من النساء والشباب المشاركين في مبادرات السلام والحوار المحلية لتعزيز الوحدة الوطنية. كذلك يستمر العمل الحاسم مع وجود عدد يتجاوز مليون شخص من المشردين داخلياً نتيجة

للصراع. وهذا أمر مهم للغاية في ضوء تزايد الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تحدثه جائحة (كوفيد-19) على الفئات الضعيفة جدا.

إن الأمم المتحدة في أوكرانيا، إذ تسترشد بإطار الشراكة القائم بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة للفترة 2018-2022، وجدول أعمال السلام والتنمية المستدامين، ستواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك والانتعاش الاجتماعيين، مع التركيز على شرق أوكرانيا.

ستظل الحالة على أرض الواقع هشة إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي مستدام للصراع في شرق أوكرانيا. وحقيقة أنه تم الإبقاء على حد كبير على وقف إطلاق النار، واستمرت المناقشات في الأشكال المحددة لها، لا تدعو إلى الرضا عن النفس. وهذا أيضا ليس بديلاً عن التقدم المجدي. إن خطر التراجع سيصبح حقيقة إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.

لذلك، نشعر بقلق عميق إزاء تزايد الحوادث الأمنية في الأشهر الأخيرة في عدة بؤر ساخنة على طول خط التماس. ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه الخطير بسرعة.

في 17 شباط/فبراير 2015، أعتمد المجلس في القرار 2202 (2015) مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك. وكما قلنا من قبل، فإن "مجموعة التدابير"، إلى جانب بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك، لا تزال الإطار الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع في شرق أوكرانيا.

وقد أعرب الأمين العام باستمرار عن دعم الأمم المتحدة القوي للدور القيادي الذي تضطلع به رباعية نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي الذي تيسر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عمله في إيجاد تسوية سلمية للنزاع. واليوم، أكرر تأييدنا لهذه الآليات.

وسيستمع المجلس بعد قليل إلى الممثلة الخاصة في أوكرانيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفيرة هايدي غراو، بشأن آخر المناقشات التي جرت في فريق الاتصال الثلاثي، كما سيستمع إلى رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة، السفير خالد شفيق، بشأن الحالة الأمنية بصفة عامة في الميدان. ومن المهم للغاية أن ندعم جهودهما ذات الأهمية الحاسمة. ومن المهم أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول الآمن والمأمون في جميع أنحاء أوكرانيا من أجل تنفيذ ولايتها بالكامل.

تحتفل أوكرانيا في هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاستقلالها. ونؤكد مجددا دعمنا القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وكما أكد الأمين العام باستمرار، تقف الأمم المتحدة إلى جانب شعب أوكرانيا في سعيه إلى تحقيق السلام المستدام.

المرفق الثاني

إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،
هايدي غراو

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن عمل فريق الاتصال الثلاثي.

لقد حدثت تطورات كبيرة منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 2020 (انظر [S/PV.8726](#)).

وقد أجبرت القيود المفروضة على السفر بعد ظهور جائحة مرض فيروس كورونا على عقد اجتماعات فريق الاتصال الثلاثي نصف الشهرية عن طريق التداول بالفيديو اعتباراً من أواخر آذار/مارس. كما أن هذه القيود جعلت اللقاء الأوكرانيين بأقاربهم على الجانب الآخر من خط التماس أصعب بكثير.

وواصل فريق الاتصال الثلاثي جهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، بشكل عام، والمهام التي كلفه بها مؤتمر قمة نورماندي لعام 2019، على وجه الخصوص.

أين نقف اليوم؟ على الجانب الإيجابي، اتخذت خطوة أخرى في نيسان/أبريل بخصوص الإفراج عن المحتجزين فيما يتصل بالنزاع وتبادلهم على أساس مبدأ "الجميع مقابل الجميع"، عندما أُفرج عن 34 سجيناً من الاحتجاز. غير أن المفاوضات تباطأت في وقت لاحق، حيث تبادل المشاركون الاتهامات بعدم الوفاء بالتزاماتهم. ويحدوني أمل كبير في أن يسمح لنا هذا العام بالمضي قدماً بشأن هذه المسألة الإنسانية الحيوية.

وفيما يتعلق بمهمة أخرى من مهام نورماندي - وهي فتح نقطتي تفتيش إضافيتين على طول خط التماس - التزم المشاركون بفتح نقطتي تفتيش في منطقة لوهانسك بصورة متزامنة بحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبعد سنوات من العزلة النسبية، كان من شأن هذه الخطوة أن تساعد في تيسير الاتصالات بين الناس وتوفير الإغاثة، ولا سيما للمواطنين المسنين غير القادرين على تحصيل معاشاتهم التقاعدية في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وللأسف، لا تزال نقطتا التفتيش مغلقتين من جانب واحد بعد ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لفتحهما، فيما لا تزال المفاوضات جارية بشأن التفاصيل الفنية. غير أنني ما زلت متفائلة بإمكانية حل هذه المسائل وأن يجري فتح نقطتي التفتيش قريباً.

كانت أهم خطوة في العام الماضي اتفاق فريق الاتصال الثلاثي المبرم في 22 تموز/يوليه بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتثبيت وقف إطلاق النار. فقد أسفر ذلك عن إيصال إمدادات الإغاثة التي طال انتظارها للناس على جانبي خط التماس. وبينما نلاحظ اتجاهاً مثيراً للقلق نحو تزايد انتهاكات وقف إطلاق النار في الأسابيع الأخيرة، يجب أن نعترف بأن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي رصدتها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال أقل بكثير مما كان عليه في النصف الأول من العام الماضي.

ولم يتحقق تقدم كاف فيما يتعلق بفض الاشتباك وإزالة الألغام. وبينما حدد المشاركون 19 منطقة جديدة لإزالة الألغام وأربع مناطق لفض الاشتباك خلال الصيف الماضي، فقد جعل بعض المشاركين في فريق الاتصال الثلاثي التنفيذ مشروطاً بمسائل سياسية ليست لها صلة مباشرة بالأمر.

ومن دواعي القلق الشديد الفشل في إحراز تقدم في المسائل الإنسانية والمسائل المتصلة بالأمن بسبب اعتبارات سياسية. وخلال الشهور الأولى من عام 2020، بذل الفريق العامل السياسي جهوداً كبيرة لإيجاد أرضية مشتركة، حيث ناقش بشكل مكثف القانون الأوكراني المتعلق بالوضع الخاص والسبل الممكنة لإدماج ما يسمى "صيغة شتاينماير" في هذه الوثيقة. وبينما أسفر هذا العمل عن بعض النتائج، فقد توقفت جميع المناقشات في الفريق العامل السياسي في آب/أغسطس 2020 عندما طالب بعض المشاركين بأن يلغي البرلمان الأوكراني قراراً بشأن الانتخابات المحلية قبل أن يتسنى مواصلة المناقشات. وفي محاولة للتغلب على هذا الجمود، اجتمع المشاركون في نهاية تشرين الأول/أكتوبر لوضع خطة عمل محددة زمنياً لتنفيذ اتفاقات مينسك. وهذه مهمة صعبة للغاية. وللأسف، فإن هذه المناقشة في فريق الاتصال الثلاثي وصلت حتى الآن إلى طريق مسدود. وأعرب عن امتناني للمستشارين السياسيين لرباعية نورماندي على مشاركتهم بنشاط، بحثاً عن سبل للخروج من المأزق.

وبينما لم يكلف قادة رباعية نورماندي الفريق العامل المعني بالشؤون الاقتصادية بأي مهام محددة، واصل الفريق جهوده التي لا غنى عنها بشأن طائفة متنوعة من المسائل، مثل صيانة الهياكل الأساسية الحيوية والتهديدات البيئية ومدفوعات المعاشات التقاعدية. ويؤثر هذا العمل بشكل مباشر على الحياة اليومية للناس ورفاههم على جانبي خط التماس.

في الختام، اسمحوا لي أن أُلخص ملاحظاتي على النحو التالي: شهد العام الماضي انخفاضاً جذرياً في انتهاكات وقف إطلاق النار. ولكن الاتجاهات الأخيرة أظهرت أنه سيكون من الصعب الحفاظ على الهدوء النسبي على خط المواجهة إذا ما ظل عملنا بشأن القضايا الإنسانية والسياسية مجمداً. وعليه، فقد حان الوقت لأن تبدي جميع الأطراف التزاماً وتتولى بالمسؤولية. ومن جانبه، لن يدخر فريق الوساطة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسعاً للمضي قدماً بشأن المسائل الجوهرية.

المرفق الثالث

بيان رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خالد شفيق

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

من وجهة نظري، بصفتي رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وباعتباري منسق الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية في فريق الاتصال الثلاثي، سأقدم معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا والتطورات الأخيرة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك وأثر النزاع على المدنيين.

أعتقد أننا نرى فرصة سانحة أمام الجانبين لإيجاد سبيل نحو وقف التصعيد بصورة دائمة، ولكننا نرى أيضاً أن الفرصة تضيق. كما ألاحظ مع الأسف استمرار وضع العراقيل أمام حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي مسألة مكروسة في الولاية التي منحناها لنا الدول الـ 57 المشاركة في المنظمة.

بينما لا تزال الحالة الأمنية إجمالاً متقلبة على طول خط التماس، فإن الاتفاق المبرم في 22 تموز/يوليه 2020 بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وقف إطلاق النار داخل فريق الاتصال الثلاثي قد أعقبه انخفاض كبير في مستوى العنف المسلح. وبعد تطبيق هذه التدابير في أواخر تموز/يوليه، لاحظت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن العنف انخفض لأطول فترة منذ أن بدأت البعثة تسجل بانتظام انتهاكات وقف إطلاق النار. وكانت هذه النتيجة الإيجابية دليلاً على توفر الإرادة السياسية على أرض الواقع.

غير أنه وكما كان الحال مع الالتزامات السابقة، وعلى الرغم من أن ذلك كان في إطار التزام، فقد ضعف الالتزام بوقف إطلاق النار بمرور الوقت. وفي المتوسط، لم يسجل يوماً سوى 19 انتهاكاً لوقف إطلاق النار خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ولكن هذا العدد أخذ في التزايد تدريجياً منذ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويبلغ حالياً متوسط عدد انتهاكات وقف إطلاق النار اليومية التي سجلتها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2021 نحو 87 انتهاكاً، وهو ما زال دون المتوسط اليومي البالغ 594 انتهاكاً لوقف إطلاق النار خلال الشهور السابقة على اتفاق تموز/يوليه؛ ولكن بالمقارنة مع شهور الصيف، فقد زاد المتوسط زيادة كبيرة.

وفي الوقت نفسه، تستمر انتهاكات أخرى، على الرغم من التزامات الجانبين. ولوحظت على جانبي خط التماس تمديدات للخنادق وتحسينات للهيكل العسكرية تم القيام بها حديثاً، مما يشكل انتهاكاً لاتفاق 22 تموز/يوليه. وتواصل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً مراقبة وجود أسلحة ثقيلة ومواقع عسكرية وشبه عسكرية في المناطق السكنية، مما يعرض المدنيين للخطر.

وفي صيف عام 2020، شهد الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية فترة من التقدم أدت إلى اتفاق واسع النطاق على مجموعة من الاستنتاجات الهامة المتعلقة بالأمن الصادرة عن مؤتمر قمة مجموعة رباعية نورماندي، الذي عقد في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 في باريس.

وتم التوصل، على وجه الخصوص، إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن مناطق إزالة الألغام وخطة مستكملة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتم تحديد أربع مناطق جديدة لفض الاشتباك؛ وأحرز بعض التقدم بخصوص مشروع إضافة من شأنها أن توضح عددا من جوانب القرار الإطاري بشأن فض الاشتباك.

كما أتاح الاتفاق على التدابير الإضافية لتعزيز وقف إطلاق النار، وانخفاض العنف المسلح الذي أعقب اعتمادها في تموز/يوليه أيضا فرصة لإجراء حوار بناء.

لكن برز عائق هام، حيث لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على آلية تنسيق مشتركة لمتابعة الانتهاكات المزعومة للتدابير الإضافية والتحقيق فيها، وذلك بهدف وقف التصعيد والتصدي للإفلات من العقاب. ويمكن أن تكون هذه الآلية بمثابة تدبير هام لبناء الثقة، وهو شيء معدوم حتى الآن على أرض الواقع.

ويؤسفني أن أقول إن المناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل بشأن تلك المسألة وصلت إلى طريق مسدود، حيث تصلبت المواقف التفاوضية بمرور الوقت.

وعلى الرغم من الدعوات التي وجهت بالإجماع داخل الفريق العامل لاتخاذ إجراءات ضد الإفلات من العقاب، لم يظهر الطرفان بعد التزامهما بذلك المبدأ من خلال اتخاذ إجراءات بشأن وقائع الانتهاكات التي أكدتها تقارير بعثة الرصد. ومن شأن هذه الإجراءات أن تشكل خطوة أولى هامة نحو المساءلة كجزء من تنفيذ التدابير الإضافية المتخذة في شهر تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، فإنها ستساعد في التغلب على مشكلة تلاشي الإرادة السياسية التي أدت إلى طريق مسدود في الفريق العامل، وكذلك يمكن أن تحول دون حدوث أي تدهور آخر في الأوضاع على طول خط التماس.

ووفقا للمعلومات التي أكدتها بعثة الرصد، قُتل 24 مدنيا وجرح 107 آخرون بسبب النزاع خلال عام 2020. وقتل ثمانية وأصيب 32 آخرون بعد سريان التدابير الإضافية.

وفي حين تعزى 64 إصابة في صفوف المدنيين إلى إطلاق النار من أسلحة صغيرة أو القصف بالأسلحة الثقيلة في العام الماضي، فإنني ألاحظ أن جميع الإصابات باستثناء ثلاث قد وقعت قبل اتخاذ التدابير الإضافية في أواخر تموز/يوليه. وهذا دليل قوي على الكيفية التي يمكن بها لوقف إطلاق النار المستمر أن ينقذ أرواح المدنيين ويحسن الظروف الأمنية في المجتمعات المحلية التي عانت بالفعل من سنوات من النزاع - سبع سنوات في هذه الحالة.

ومع ذلك، لا تزال الألغام والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة تتسبب في خسائر فادحة في أرواح المدنيين. فقد تسببت هذه الأجهزة في وفاة 16 شخصا وإصابة 51 بجروح في عام 2020، وكان الرجال والفتيان هم الأكثر تضررا. وكون تلك الأجهزة قد تسببت في وقوع 92 في المائة من الإصابات بين المدنيين بعد أن بدأ سريان التدابير المتخذة في شهر تموز/يوليه هو دليل على استمرار الخطر الذي يواجهه المدنيون.

ونظرا للمعاناة التي تسببها الألغام والذخائر غير المنفجرة للمدنيين حتى عندما يتوقف القصف، من الأهمية بمكان أن يفي الطرفان بالتزاماتهما بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وقد أدى ظهور جائحة فيروس كورونا العام الماضي إلى زيادة صعوبة حياة المدنيين الذين يعيشون على جانبي خط التماس. ومنذ آذار/مارس 2020، تمكن المدنيون من عبور خط التماس بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا في نقطتين فقط من نقاط العبور الرسمية الخمس. ويمكن العبور يوميا من نقطة واحدة فقط، وقد أُغلقت نقاط العبور لمدة ثلاثة أشهر تقريباً خلال المرحلة الأولى من جائحة مرض فيروس كورونا.

وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في إطار فريق الاتصال الثلاثي في الصيف الماضي لفتح معابر جديدة في زولوتي وشخاستيا، لا يمكن للمدنيين استخدام تلك المواقع. ولاحظت بعثة الرصد أن نقاط التفتيش للدخول والخروج عبر زولوتي وشخاستيا تعمل منذ 10 تشرين الثاني/نوفمبر في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولكن نقاط التفتيش المقابلة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة لا تعمل.

وتجدر الإشارة إلى أن تمكن المدنيين من استخدام نقاط العبور تلك من شأنه أن يخفف من مصاعب كبيرة، ويسهل عبور المساعدات الإنسانية، ويتيح الاتصالات بين الأشخاص، بما في ذلك مبادرات الحوار. وخلال الفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2020، انخفض عدد عمليات العبور التي سجلتها دائرة حرس الحدود في أوكرانيا بأكثر من 92 في المائة مقارنة بالعام الماضي، وهو تطور يهدد بتفريق الناس على المدى الطويل. وشهدت تلك الفترة 903 000 عملية عبور. بينما شهدت فترة المقارنة السابقة 11,99 مليون عملية عبور.

وإزاء هذه الخلفية، فإن عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على فتح نقطتي عبور جديدتين في منطقة لوهانسك مدعاة للأسف بدرجة أكبر. ويتعين فتح نقاط العبور القائمة والجديدة في أقرب وقت ممكن.

وخلال هذه الأوقات الصعبة، من المهم بشكل أكبر أيضا أن تظل الهياكل الأساسية الحيوية التي يعتمد عليها المدنيون لتلبية احتياجاتهم الأساسية عاملة ومحمية من الأضرار والعنف.

وتواصل بعثة الرصد تيسير الحوار بين الجانبين ورصد وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي لإتاحة إصلاح وصيانة الهياكل الأساسية الحيوية. وفي العام الماضي، يسرت هذه الأنشطة إصلاح ما يقرب من 120 مرفقا من الهياكل الأساسية للغاز والمياه والكهرباء، استفاد منها 6 ملايين مدني.

وللأسف، تواصل البعثة مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار على مقربة من عدة مواقع ذات أهمية بالغة للهياكل الأساسية. ومما يثير القلق بصفة خاصة الحالة بالقرب من محطة تصفية المياه في دونيتسك، التي تزود ما يقرب من 400 000 شخص بالمياه على جانبي خط التماس. وتواصل البعثة تسجيل انتهاكات وقف إطلاق النار في دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات من محطة تصفية المياه بشكل شبه يومي.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو رصد البعثة بانتظام إطلاق النار أثناء الفترات المقررة لتتأهب العمال التي يعرفها الجانبان، على الرغم من الضمانات الأمنية المحددة التي أصدرها الجانبان للسماح بتشغيل المرفق وصيانته. ورغم إبلاغ البعثة بانتظام عن انتهاكات وقف إطلاق النار تلك، إلا أننا لم نشهد توقفا لمثل هذه الحوادث.

وعلى الرغم من التحديات التشغيلية الناجمة عن الجائحة، تواصل البعثة الحفاظ على حضور قوي في جميع أنحاء أوكرانيا، وتقديم معلومات موضوعية ومحايدة عن الحالة الميدانية من خلال أنشطة رصدتها وتقاريرها.

وتواصل البعثة أيضا، وفقا لولايتها، رصد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتقديم التقارير عن ذلك بشكل يومي.

وحرية التنقل، المنصوص عليها في ولاية البعثة واتفاقات مينسك، ضرورية لكي تكون البعثة بمثابة العين التي يرى بها المجتمع الدولي والأذن التي يسمع بها ما يجري في أوكرانيا. ومع ذلك، ورغم الالتزامات التي تعهد بها الجانبان بكفالة حرية الحركة غير المقيدة للبعثة، لا تزال البعثة تواجه عراقيل مستمرة، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.

والتباين لافت للنظر. فقد فرض أكثر من 95 في المائة من جميع القيود على حرية التنقل التي واجهتها البعثة في عام 2020 في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ووقع جزء كبير - 46 في المائة - من تلك الانتهاكات في الجزء الجنوبي من منطقة دونيتسك وفي مناطق قريبة من الحدود غير المسيطر عليها مع الاتحاد الروسي.

كما استمرت المحاولات الرامية إلى تقييد استخدام البعثة لأصول الرصد التقني على كلا جانبي خط التماس طوال العام الماضي. وفي عام 2020، تم استهداف الطائرات المسييرة من دون طيار التابعة للبعثة بإطلاق النار في 70 مناسبة وتعرضت لتشويش إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع 700 مرة.

إن العوائق غير مقبولة في أي ظرف من الظروف. غير أنه في ظل السياق الوبائي الحالي الذي تعتمد فيه البعثة على الأصول التقنية للتعويض عن التخفيضات المؤقتة في توافر الدوريات البرية، فإن لها أثارا ضارة للغاية على استمرار عمليات البعثة.

لقد كان عام 2020 حافلا بتحديات غير متوقعة، ومع ذلك أدى الحوار المثمر على طاولة المفاوضات إلى فترة من الاستقرار والهدوء النسبي على طول خط التماس. وذلك دليل مرة أخرى على أنه إذا توفرت الإرادة السياسية وتجسدت على أرض الواقع، فإن الحالة في الميدان يمكن أن تتحسن، لا سيما بالنسبة للمدنيين المتضررين من النزاع.

وفي الوقت الذي تهدد فيه التوترات المتزايدة في الميدان التقدم الذي تحقق بالفعل، يتحتم على الموقعين على اتفاقات مينسك أن يمتثلوا لالتزاماتهم وأن يقيّدوا بالتدابير الإضافية التي وافقوا عليها في تموز/يوليه الماضي.

إن التقدم السياسي والحد من العنف يعززان بعضهما بعضا. وينبغي الحفاظ على الفرصة المتاحة لتحقيق مزيد من التقدم السياسي التي لاحت في الصيف الماضي من أجل استمرار وقف إطلاق النار، والعكس صحيح.

وفي موازاة ذلك، ينبغي أن تنتهي الانتهاكات المنهجية لحرية حركة بعثة الرصد الخاصة. فالبعثة لا تجد أمامها سوى ممر ضيق للاضطلاع بولايتها بسبب هذه العقوبات المستمرة.

وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإن البعثة ستواجه قيوداً متزايدة فيما يتعلق بقدرتها على رصد الحالة في الميدان وتقديم معلومات موضوعية ومؤكدة والتي يمكن أن تدعم، في حالة عدم وجود هذه القيود، الجهود المتجددة على طاولة المفاوضات للحفاظ على وقف إطلاق النار.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للمجلس على اهتمامه ودعمه للنشطين، الأمر الذي يسهم في استمرار جهود البعثة للحد من التوترات وتعزيز السلام والاستقرار والأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب كذلك عن شكري على التعاون الوثيق الذي تجده البعثة من الأمم المتحدة في أوكرانيا، سواء في كييف أو في الميدان، وأشكر الممثلة الخاصة، السفيرة غراو، على قيادتها وجهودها الدؤوبة لتيسير التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة في أوكرانيا وفي محيطها.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيدة هابدي غراو، الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وسعادة السيد خالد شفيق، كبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم.

تؤدي اتفاقات مينسك الثانية، التي وقعت في شباط/فبراير 2015 وأيدها مجلس الأمن، دورا حيويا في الوساطة السياسية في الأزمة الأوكرانية. وسيصادف يوم غد الذكرى السنوية السادسة لتوقيع الاتفاقات. وللأسف، لم تتفد أحكام كثيرة بعد، ولم يحرز أي تقدم جوهري في التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ الاتفاق بجدية والاستمرار في التزامها بوجهة التسوية السياسية والسعي إلى إيجاد حل شامل للأزمة من خلال الحوار والمشاورات وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا والسعي إلى إقامة علاقة متناغمة بين جميع المجموعات العرقية في أوكرانيا وتشجيع التعايش السلمي بين أوكرانيا وبلدان المنطقة.

لقد ظلت الصين تتخذ باستمرار موقفا موضوعيا ومحايذا بشأن الأزمة الأوكرانية. فنحن نحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا. ونعارض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأوكرانيا. وظللنا نعتقد دائما أن الحلول العسكرية لا توفر مخرجا. والحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لحل الأزمة. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

إنني ممتن لوكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، على إحاطتها الهامة والشاملة. كما أشكر الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيدة هايدي غراو، وكذلك رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد خالد شفيق، على موافقتنا بآخر المستجدات بشأن الأنشطة الميدانية. إننا نؤيد الجهود الدؤوبة المبذولة في إطار فريق الاتصال الثلاثي تأييدا تاما.

وتعيد إستونيا تأكيد دعمها القوي لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك المياه الإقليمية. وندين الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول واحتلال بعض أراضي منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

ومما يؤسف له أن روسيا لم تعترف بأفعالها ولم تتراجع عنها. بل على العكس من ذلك، واصل الاتحاد الروسي للسنة السابعة على التوالي انتهاكه الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن عدد من الاتفاقات والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك وثيقة هلسنكي الختامية ومذكرة بودابست. ولذلك، فإن تصرفات روسيا ليست شاغلا أوروبا فحسب، بل إنها كذلك شاغل عالمي، لأنها تشكل أخطارا تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونعرب عن أسفنا البالغ لأن الاتحاد الروسي يواصل انتهاك اتفاقات مينسك واستنتاجات مؤتمر قمة باريس، ولا سيما فيما يتعلق بسحب الأسلحة الثقيلة؛ فقد سجلت 91 في المائة من جميع انتهاكات سحب الأسلحة الثقيلة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وظلت انتهاكات وقف إطلاق النار تُسجل بانتظام حتى أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وما واكبها من حالة إنسانية شديدة التردى، بل إن عددها ازداد منذ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أصيب أكثر من 30 000 شخص وقتل أكثر من 13 000 شخص، من بينهم 298 راكبا على متن الرحلة MH-17، منذ بداية النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ومنظومة القذائف من طراز BUK التي استُخدمت لإسقاط طائرة الرحلة MH-17 تابعة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي، وفقا لما توصل إليه فريق التحقيق المشترك المستقل والمحيد. وتلك كانت جريمة شنيعة تشكل مرة أخرى انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتثبت أن تصرفات روسيا تثير قلقا عالميا خطيرا.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي لتيسير تنفيذ اتفاقات مينسك. ونشيد بالإرادة السياسية الأوكرانية ونهجها البناء في إيجاد السبل الكفيلة بالتوصل إلى حل للنزاع. غير أن الأمن يظل العنصر الأساسي في خفض التصعيد والتوصل إلى حل دائم. إن الحدود غير الخاضعة للمراقبة والتي يبلغ طولها 400 كيلومتر بين أوكرانيا وروسيا هي بوابة للتدفق الحر للأسلحة الروسية والأفراد العسكريين الروس، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى مفاقمة الوضع المتوتر والهش في دونباس.

ولذلك، نعيد التأكيد مرة أخرى على مسؤولية روسيا وندعو الاتحاد الروسي، بوصفه طرفا في النزاع، إلى التنفيذ الكامل لالتزاماته التي تعهد بها بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك تلك التي قطعها خلال مؤتمر قمة نورماندي الذي عقد في باريس في عام 2019.

وكذلك نحث الاتحاد الروسي على أن يتوقف فوراً عن تأجيج النزاع بما يقدمه من دعم مالي وعسكري إلى التشكيلات المسلحة التي يدعمها، ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء وجود معدات وأفراد عسكريين روس في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا.

إننا ندعم العمل القيم الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويساورنا القلق من تقييد حرية حركة البعثة على الرغم من أن روسيا، بوصفها موقعة على اتفاقات مينسك، قد وافقت على ضرورة ضمان وصول البعثة بصورة آمنة ومأمونة إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم.

ولا يزال القانون الدولي لحقوق الإنسان كذلك يتعرض لانتهاكات جسيمة في المناطق التي ضمت أو احتلت. وتستهدف الانتهاكات الأشخاص المنتمين إلى أي أقلية أو جماعة أو منظمة مخالفة لآراء حكومة الاتحاد الروسي. ويشكل الحرمان من الحقوق المدنية وحقوق الملكية عن طريق جواز السفر والتجنيد القسريين انتهاكا للقانون الدولي ويخالف روح اتفاقات مينسك. ويجب أن تتوقف هذه الانتهاكات فوراً. ويجب الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، وأن تتاح للآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول إلى الأراضي التي جرى ضمها واحتلالها.

أخيراً، نكرر دعوتنا إلى روسيا بأن تلتزم بالقانون الدولي وأن تفي بالتزاماتها الدولية.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دي ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس المراقبين لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا على إحاطاتهم.

بعد سبع سنوات من الأعمال القتالية، لا يمكننا أن نقبل استمرار هذا الصراع، في الوقت الذي يعاني لا يزال فيه الملايين من النساء والرجال من عواقب الحرب. ولهذا السبب، لا تزال فرنسا وألمانيا، مُعبأتين بالكامل في إطار صيغة نورماندي من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في نهاية المطاف، تماشيا مع مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات، الذي انعقد في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

أولا، نرحب بالتقدم المحرز منذ مؤتمر القمة، ولا سيما في مجال تبادل الأسرى. ونرحب بانحسار العنف منذ أن جددت الأطراف التزامها بوقف إطلاق النار في تموز/يوليه، ونعرب عن قلقنا إزاء الزيادة الأخيرة في الانتهاكات. وتأسف فرنسا لأن تنفيذ التدابير الأساسية من أجل السكان، مثل إزالة الألغام وفتح نقاط عبور جديدة، لا تزال معرقة في فريق الاتصال الثلاثي بسبب تعنت سلطات الأمر الواقع، بدعم من روسيا.

ثانيا، ندين بأشد العبارات جميع العوائق والقيود المفروضة على حركة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك أي عمل يقوض أمنها. ولا يمكن استخدام جائحة فيروس كورونا ذريعة مشروعة لمنعها من تنفيذ ولايتها، لا سيما في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية.

ثالثا، ندين عرقلة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية. وفي شرق أوكرانيا، لا يزال يوجد 3,4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. إن الجائحة زادت من تعرضهم للمخاطر. إن احترام القانون الإنساني الدولي التزم ينطبق على الجميع. ويساورنا القلق أيضا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكب، كما أبلغت عن ذلك بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا بد من مقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات ومحاكمتهم على جرائمهم.

أخيرا، أود أن أقول إننا لا نقبل خطاب روسيا، الذي يتمثل في الإنحاء باللائمة على أوكرانيا وحدها في عمليات الحصار، والاتهامات الموجهة إلى فرنسا وألمانيا لا أساس لها من الصحة، كما فعل للتو الممثل الدائم الروسي. هل أحتاج إلى تذكيره بمسؤولية روسيا في هذا الصراع الذي تسبب في مقتل أكثر من 13,000 شخص وإصابة 30,000 آخرين بجروح منذ عام 2014؟

لقد قبلت روسيا بوضوح مسؤوليتها الملزمة تجاه التسوية السلمية للصراع وتنفيذ اتفاقات مينسك. وهي جزء من فريق الاتصال الثلاثي، مع أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن صيغة نورماندي. وتدعو روسيا إلى الاضطلاع بمسؤولياتها وممارسة قدر أكبر من النفوذ على الممثلين الفعليين للمناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية.

نكرر مناشدتنا للجانبين الروسي والأوكراني أن يحرزا تقدما في التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ويعني ذلك أيضا، بالإضافة إلى التدابير الفورية، إحراز تقدم في تنفيذ البُعد السياسي لتلك الاتفاقات، وكذلك في تحديد الظروف السياسية والأمنية لتنظيم الانتخابات المحلية، على النحو الذي اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة نورماندي في باريس.

إن فرنسا وألمانيا ملتزمتان التزاما راسخا بتحقيق سلام عادل ودائم واستعادة السيادة الأوكرانية الكاملة على دونباس.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكاتور

نشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والممثلة الخاصة غراو ورئيس المراقبين شفيق على إحاطاتهم المفيدة بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لمجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك التي أقرها بالإجماع القرار 2202 (2015).

إن التسوية السلمية للمنازعات بطريقة تكفل السلم والأمن والعدالة على الصعيد الدولي تشكل أساس القانون الدولي ذاته. فالسلام يكمن في صميم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، توفر المادة 33 للدول الأعضاء عددا من البدائل لكي تختار منها حل منازعاتها.

عندما تُبرم أطراف في نزاع ما اتفاقات يتم التفاوض عليها بصورة متبادلة، تكتسب هذه الاتفاقات أسبقية على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن، لأن هذه الاتفاقات لا تفرض من الخارج بل تتفق عليها الأطراف المعنية، وبالتالي لديها كل فرصة للنجاح.

ونعتقد أن اتفاقات مينسك توفر أساسا للتوصل إلى تسوية تفاوضية وسلمية للحالة في شرق أوكرانيا. ونعتقد أيضا أن الاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة نورماندي سوف تعزز من تيسير حل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام اتفاقات مينسك، بما في ذلك جوانبها الأمنية والسياسية الرئيسية.

وترحب الهند بجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وتأمل أن تعمل جميع الأطراف معا على نحو بناء لإيجاد حلول سياسية ودبلوماسية لهذه المسألة.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفيرة غراو والسفير شفيق على إحاطتهم المفيدة والزاهرة بالمعلومات التي قدمها اليوم.

هذه هي الفرصة الأولى التي أتاحت لنا لمعالجة هذه المسائل منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن، ولذلك أود أنؤكد منذ البداية أن أيرلندا نصير قوي وثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك وما يتصل بها من جهود لحل الصراعات صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي أولويات هامة بالنسبة لنا.

ولا يزال هناك عدد من الالتزامات التي قُطعت بموجب اتفاقات مينسك. ولذلك، ندعو الجانبين إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتهما بالكامل. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها السفيران غراو وشفيق في فريق الاتصال الثلاثي. وفي رأينا أن التدابير الإضافية التي اتخذت في تموز/يوليه 2020 لتعزيز وقف إطلاق النار إنجاز طيب أدى بالفعل إلى تحسن الحالة الأمنية.

ومع ذلك، يتضح مما سمعناه للتو من الإحاطات التي قُدمت هذا الصباح أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يعتبر أمراً مسلماً به. ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية إنشاء آلية فعالة للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. ومن الخطوات الإيجابية الأولى عودة الاتحاد الروسي إلى اللجنة المشتركة للسيطرة والتنسيق.

وبعد ما يقرب من سبع سنوات من النزاع، لا تزال الحالة الإنسانية في أوكرانيا تثير القلق العميق، حيث لا يزال الملايين من الناس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وشهد المدنيون الذين كانوا يعانون بالفعل من المصاعب التي تفاقمت الآن بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا وهشاشة الاقتصاد تقييداً شديداً لحرية تنقلهم بسبب الإغلاق الكامل تقريباً لنقاط العبور عند خط التماس. ويشمل ذلك حرمان الأفراد من الأسرة والوظائف والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، فضلاً عن آلاف الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية الملحة الذين ما زالوا غير قادرين على عبور خط التماس. وكما هو الحال في حالات النزاع في كثير من الأحيان، نعلم أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بهذه القيود، وكثيراً ما تفتقر الأسر التي تعولها الإناث إلى الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية والدعم. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لدعمها.

وندعو إلى وضع حد للقصف العشوائي للمناطق السكنية والبنية التحتية المدنية الحيوية، وإلى احترام أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، نحث على اتخاذ إجراءات لمعالجة مسائل الألغام والذخائر غير المنفجرة.

يساور أيرلندا القلق من استمرار انتهاكات اتفاقات فريق الاتصال الثلاثي، بما في ذلك بناء الخنادق وتوسيعها مؤخراً، ووجود أسلحة ثقيلة بالقرب من المناطق السكنية في المنطقة. كما يساورنا قلق بالغ من تقليص وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

لذلك تدعو أيرلندا إلى تخفيف القيود المفروضة على التنقل لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة بالفعل. ونحث الاتحاد الروسي على تنفيذ التزاماته التي تعهد بها في مؤتمر قمة رباعية نورماندي المعقود

في باريس، وكذلك في فريق الاتصال الثلاثي، حتى تصبح نقطتا عبور الدخول والخروج في شيشستيا وزولوت جاهزة للتشغيل الكامل، فضلا عن إعادة فتح جميع نقاط العبور المغلقة.

ويجب أيضا تيسير العمليات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مع التقيد بالقانون الدولي الإنساني وغيره من المعايير الدولية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع في شرق أوكرانيا، كما أبلغت عنها بعثة الرصد التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ونشعر بانزعاج شديد لاستمرار تقييد حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما زالت مقيدة. وأود أن أذكر بأن جميع الموقعين على اتفاقات مينسك قد اتفقوا على ضرورة وصول بعثة الرصد الخاصة بصورة آمنة إلى إقليم أوكرانيا بأسره. ومن الضروري أيضا وقف ممارسة إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة والتشويش على طائرات البعثة غير المأهولة وأصولها التقنية. ونؤكد أنه ينبغي مساءلة المسؤولين عن أي ضرر متعمد يلحق بأصول البعثة سياسيا وماليا.

أخيرا، تدعو أيرلندا جميع الأطراف إلى تهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك المؤدية إلى التسوية السياسية المستدامة للنزاع. وتدعو الأطراف إلى العمل بصورة بناءة في إطار فريق الاتصال الثلاثي وصيغة نورماندي. وتقود النساء في الميدان العمل الجاري لبناء السلام على الخطوط الأمامية لتيسير الحوار بين الطوائف. وسيكون إعطاء حيز لهؤلاء النساء والمجتمع المدني في عملية السلام عاملا أساسيا في تسوية النزاعات على نحو فعال ومستدام.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل ك. كيبوينو

تشكر كينيا السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة هايدي غراو، الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرئيسة الحالية للمنظمة، والسيد هاليت تشيفيك، كبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم.

ونرحب بالتطورات المشجعة، ولا سيما الاجتماع المعقود في كانون الثاني/يناير بصيغة نورماندي الذي دارت فيه مناقشات بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك، والتوافق الذي تم التوصل إليه في قمة قادة المجموعة في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2019 فضلاً عن إطلاق سراح المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع. ولا يزال التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك أمراً حاسماً للتوصل إلى حل مستدام للوضع.

تشيد كينيا بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا لتنفيذ ولايتها عن طريق رصد تنفيذ اتفاقات مينسك لعام 2015 التي أقرها مجلس الأمن في القرار 2202 (2015).

وتلاحظ كينيا بقلق الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، حيث تتفاقم المشقة الناجمة عن النزاع الذي طال أمده بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك تدابير الاستجابة ذات الصلة مثل إغلاق المعابر لمدة أشهر. وندعو إلى التعجيل بتخفيف حدة التوترات والحد من القيود المتصلة بالفيروسات لتهيئة بيئة مواتية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم المواطنون المسنون والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.

وفي الوقت نفسه، نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، وفقاً للمبادئ الإنسانية، والسماح للجهات الفاعلة الدولية بالوفاء بولاياتها على نحو فعال.

وفي الختام، نشجع جميع الأطراف على تكثيف الجهود الدبلوماسية والتركيز على التوصل إلى حل شامل ومستدام وسلمي على أساس التعاون والحوار وفي إطار صيغة نورماندي التي ما تزال المسار الواعد نحو السلام والاستقرار على المدى الطويل.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر وكالة الأمين العام، ديكارلو، والسفيرة غراو والسفير تشيفيك على إحاطاتهم.

ولا بد لي من القول إننا نتابع عن كثب التقدم المحرز في الوضع في أوكرانيا وتنفيذ اتفاقات مينسك. ونرحب ببداية إنفاذ التدابير الإضافية لتعزيز وقف إطلاق النار. ولكننا نأسف لعدم إحراز تقدم كبير في العملية السياسية.

ونرحب بالجهود التي يبذلها فريق الاتصال الثلاثي ومؤتمر قمة رباعية نورماندي لتحقيق الاستقرار في منطقة النزاع وتنفيذ أحكام اتفاقات مينسك وإحراز تقدم في المحادثات بشأن إنشاء مناطق عازلة إضافية. ونشجع الطرفين على مواصلة دعم هذه العمليات.

ولا تزال هذه المجموعة من التدابير تشكل الإطار المتفق عليه للتوصل إلى تسوية شاملة تفاوضية وسلمية للنزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية الامتثال لأحكام القرار 2202 (2015). ونعتقد أيضا أن من الضروري السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوصول الكامل والأمن لتمكينها من الاضطلاع التام بولايتها.

ولا بد من توفر الإرادة السياسية المستمرة لدى جميع الأطراف للحفاظ على الإنجازات التي تحققت ومنع حدوث انتكاسات قد تؤدي إلى تجدد العنف. ونعتقد أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة وأنه يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية والسياسية للتوصل إلى حل.

وتكرر المكسيك تأكيد ضرورة احترام وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفقا للقانون الدولي، ولا سيما المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونذكر في هذا الصدد أيضا بقرار الجمعية العامة 262/68.

إن تداعيات النزاع في أوكرانيا، الذي يدخل الآن عامه السابع، تؤثر على السكان المدنيين بصفة رئيسية. وتعرب المكسيك عن قلقها لأن 3,4 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون، كما سمعنا، حوالي 40 في المائة من السكان المتضررين. هذه هي أعلى نسبة في العالم من هذه المجموعات السكانية التي تعيش في أزمة إنسانية.

ولهذا السبب نرصد عن كثب أثر تقييد الحركة على طول خط التماس عليهم، ونكرر تأكيد أهمية احترام القانون الدولي الإنساني. ومن الأولويات ضمان المرور الآمن للفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الإنسانية الملحة، فضلا عن إمكانية وصول موظفي المساعدة الإنسانية حتى يتمكنوا من توزيع المعونة عبر خط التماس، مع مراعاة تأثير جائحة مرض فيروس كورونا، قبل كل شيء.

وتدعو المكسيك الأطراف إلى الامتثال للالتزامات المتفق عليها فيما يتعلق بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة. هناك أكثر من مليوني شخص يعيشون في مناطق ملوثة بالألغام. ومن دواعي القلق ما يترتب على هذه الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة من آثار على

السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال. وبالمثل، يجب ضمان المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في جميع مراحل عملية السلام.

وتؤيد المكسيك السلام المستدام بوصفه مبدأ توجيهيا في الإدارة الشاملة للنزاعات وحلها. ولذلك، تأمل في مضاعفة جهود الطرفين، فضلا عن مضاعفة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ مجموعة التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى الخروج من المأزق السياسي في النزاع. وإلا، فإن هناك خطراً من أن يستمر تقديم استجابات تعالج المشكلة بشكل جزئي، بينما تتطلب المسألة في الواقع حلاً شاملاً.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة هايدي غراو، الممثلة الخاصة للرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسيد خالد شفيق، كبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطتهما الممتازتين.

في عام 2019، أثارت القمة التي عقدت في باريس تحت ما يسمى بصيغة نورماندي، التي نصت استنتاجاتها المتفق عليها على تدابير لتحقيق استقرار الحالة في منطقة النزاع وتنفيذ البنود السياسية لاتفاقات مينسك، آمالاً في حدوث تطورات إيجابية في إعادة إطلاق عملية السلام في أوكرانيا. ولا شك أن الحالة السائدة في أوكرانيا اليوم ترجع إلى عدم إحرار تقدم ملحوظ في تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة والقرار 2202 (2015). والواقع أن عدم وجود حل سياسي للأزمة الأوكرانية لا يزال يثير حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الناس الذين يعيشون على طول خط التماس، كما يتضح من خطر تعطل توفير الخدمات الأساسية وارتفاع البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد القتال، ووجود الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة، واستخدام الأسلحة الثقيلة، كلها ترعب السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق التي يكون القتال فيها أكثر حدة.

وفي هذا السياق، من الضروري أن تقوم مختلف الجهات الفاعلة بضخ دينامية جديدة في عملية السلام، لا سيما عن طريق تهيئة الظروف التي تقضي إلى التنفيذ الكامل والفعال للأحكام السياسية والأمنية لاتفاقات مينسك. ولا يزال المناخ الأمني السيئ في المناطق المتضررة من النزاع يؤثر على حياة 3,4 ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية و 1,4 مليون شخص من المشردين داخليا. ومن أجل الاستجابة بشكل أفضل لهذا التحدي الإنساني، نحث الأطراف على تنفيذ الآلية المدنية - العسكرية لتوفير الضمانات الأمنية وتيسير الإخطارات الإنسانية من أجل المرور الآمن للسلع الإنسانية والأفراد العاملين في المجال الإنساني.

وفي الختام، يدعو النيجر إلى تكثيف الجهود في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي من أجل تعزيز تسوية سلمية ودائمة للنزاع في أوكرانيا.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، ترين هايمرباك

أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطتهم.

في البداية، أود أن أكرر دعم النرويج القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والمياه الإقليمية المتاخمة.

وتدين النرويج العدوان الروسي على أوكرانيا، ولا تزال تشعر بقلق عميق إزاء وجود عتاد عسكري وعسكريين روس في المناطق التي تسيطر عليها التشكيلات المسلحة المدعومة من روسيا في شرق أوكرانيا. ونحث روسيا على الكف عن تأجيج النزاع بالتوقف فوراً عن تقديم الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة. وعلاوة على ذلك، ندين ضم روسيا غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وندعو روسيا إلى التراجع عن هذا العمل. كما ندعو روسيا إلى وقف الإجراءات المبسط لطلب جواز السفر للمقيمين في شرق أوكرانيا، الذي يزيد من تقويض سيادة أوكرانيا.

يجب حل النزاع في شرق أوكرانيا بالوسائل السلمية. ونحن نؤيد بقوة جهود التفاوض في إطار ما يسمى بصيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي. وندعو النرويج جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل توطيد وقف إطلاق النار والمشاركة بصورة بناءة في سبيل حل النزاع. وكما نعلم جميعاً، فإن المرأة أساسية لتحقيق السلام. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب بناء السلام.

وكان الانخفاض الحاد في انتهاكات وقف إطلاق النار الذي لاحظته بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ دخول وقف إطلاق النار الذي تم تعزيزه حيز النفاذ في 27 تموز/يوليه إنجازاً كبيراً. وما زالت النرويج تشعر بالقلق إزاء الاحتياجات الإنسانية غير الملباة في الأراضي التي لا تسيطر عليها الحكومة. وندعو الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد إلى السكان المتضررين من النزاع بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

وطوال معظم العام الماضي، واجه سكان المناطق المتضررة من النزاع قيوداً شديدة عند نقاط العبور على طول خط التماس، مما أدى إلى الحد من حصولهم على الخدمات الضرورية. ولا يزال الأطفال الذين يعيشون في منطقة النزاع معرضين للخطر بشكل خاص. وفي هذا الصدد، نحث النرويج جميع الأطراف على تنفيذ إعلان المدارس الآمنة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن زرع الألغام الأرضية والمساهمة في إزالة الألغام.

وكثيراً ما تستخدم جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) لتبرير القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد نفذت بعثة الرصد الخاصة تدابير لحماية أفرادها والسكان من كوفيد-19. ونحث جميع الأطراف على إتاحة وصول بعثة الرصد الخاصة غير المقيد إلى جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، وفقاً لولايتها. كما يساورنا القلق إزاء تقارير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في شرق أوكرانيا. وندعو روسيا إلى تيسير وصول الهيئات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان بشكل كامل وغير مقيد إلى أوكرانيا بأسرها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم النرويج للمفاوضات في إطار صيغة نورماندي وجهود فريق الاتصال الثلاثي الرامية إلى تيسير تنفيذ اتفاقات مينسك. ونحن نشيد بالرغبة السياسية والنهج البناء الذي أظهرته أوكرانيا، ونحن روسيا على الرد بالمثل بتنفيذ الأحكام التي التزمت بها.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر السيدة ديكارلو والسيدة غراو والسيد شفيق على إحاطاتهم. ونرحب بمشاركة السيد ليونيد كرافتشوك، أول رئيس لأوكرانيا المستقلة وممثل بلده في فريق الاتصال الثلاثي، في جلسة اليوم المعقودة بالتداول بالفيديو. كما نرحب بمشاركة ألمانيا، وهي عضو في مجموعة نورماندي الرباعية. لا أستطيع أن أرى الممثل الألماني كريستوف هويسغن على الشاشة، لكنني متأكد من أنه معنا هنا. وأرحب بعودته.

يصادف غداً مرور ست سنوات على اعتماد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك بشأن التسوية في أوكرانيا. ومن المعروف جيداً أن هذه الوثيقة لم تُوقع في اليوم الأول من النزاع الداخلي الذي اندلع بعد أحداث "ميدان" الشهيرة، ولكنها وقعت بعد تسعة أشهر من العمل المكثف والتنازلات غير السهلة التي كان على كييف ودونيتسك ولوهانسك أن تقدمها. ولم تقدم تلك السنوات الست أي إجابة على السؤالين الهامين التاليين: كيف ستحل أوكرانيا النزاع سلمياً بالضبط؟ وما هي رؤية كييف للمركز الخاص المستقبلي لدونباس داخل أوكرانيا؟ والواقع أن جميع احتمالات التسوية تتوقف بشكل مباشر على إجابة هذين السؤالين لأنه بمجرد أن بدأت كييف استخدام القوة في عام 2014 وبدأ الجيش الأوكراني إطلاق النار على المناطق السكنية، لم يعد سكان دونباس يشعرون بأي ارتباط بأوكرانيا.

ونوجه الانتباه بانتظام إلى هذه الحالة لأن مجلس الأمن أيد فعلياً في عام 2015 الحل التوفيقى الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس في مينسك باتخاذ القرار 2202 (2015)، وهو ما ترتب عليه إدماج مجموعة التدابير في القانون الدولي. وكان من المفترض أن يصبح فريق الاتصال الثلاثي منبراً فريداً للحوار المباشر بين الأطراف الثلاثة في أوكرانيا بحضور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وروسيا. وكما ذكرت السيدة ديكارلو اليوم عن حق، لا يوجد شكل آخر من أشكال التسوية المعترف بها دولياً للنزاع الداخلي الذي أثارته أحداث "ميدان" في أوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، فإن كييف وشركاءنا الغربيين يصورون رغبتنا المشروعة والمفهومة في لفت الانتباه إلى ضرورة تنفيذ أوكرانيا لمجموعة تدابير مينسك كما لو كانت "دعاية روسية" وباعتبارها "تسرا لمعلومات كاذبة". وللأسف، فإنني متأكد من أننا سنسمع اليوم اتهامات مماثلة، فضلاً عن شعارات تزعم أن روسيا هي التي لم تنفذ اتفاقات مينسك.

وأود أن أغتنم فرصة حضور السيدة غراو جلسة اليوم لأطلب إليها أن تتفضل بتقديم إجابة مباشرة على الأسئلة التالية: هل هناك أي ذكر لروسيا في نص مجموعة تدابير مينسك باستثناء توقيع ممثلنا على الوثيقة إلى جانب ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ وهل يمكن للسيدة غراو أن تخبرنا ما هي الالتزامات التي وضعتها الاتفاقات على عاتق روسيا؟ وسيكون من المفيد لأعضاء المجلس الجدد الذين لم تُنح لهم الفرصة بعد لدراسة قضية أوكرانيا بتعمق أن يستمعوا إلى جوابها.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب من مقدمي الإحاطات أن يقدموا إجابات مباشرة وغير مراوغة على أسئلتنا بشأن ما يُزعم عن تنفيذ أوكرانيا لمجموعة تدابير مينسك، وهو ما سيطلعنا عليه زملاؤنا الغربيون والأوكرانيون. هل كفلت أوكرانيا العفو والصفح بسن قانون يحظر محاكمة ومعاقبة الأشخاص فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، عملاً بالفقرة 5 من مجموعة تدابير مينسك؟ وفي هذا الصدد، ما الذي يمكن للمرء أن يقوله عن حقيقة أن كييف لم تغلق

الملفات الجنائية حتى ضد الأشخاص المشمولين بتبادل المحتجزين وأنه كانت هناك حالات لاحتجاز أشخاص للمرة الثانية؟ هل استعادت أوكرانيا السيطرة على القطاع المحلي في نظامها المصرفي في المنطقة المتأثرة بالنزاع، وفقاً للفقرة 8 من تدابير مينسك؟ وهل جرى حوار بشأن طرائق إجراء الانتخابات المحلية والنظام المقبل في بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من مجموعة تدابير مينسك؟ أخيراً، هل نفذت أوكرانيا أي إصلاح دستوري؟ وهل تم سن دستور جديد يتضمن اللامركزية كعنصر أساسي؟ ووفقاً للفقرة 11 من مجموعة التدابير، كان ينبغي أن يحدث ذلك بحلول نهاية عام 2015. وهل اعتُمد تشريع دائم بشأن المركز الخاص لأجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك بما يتفق مع التدابير الواردة في حاشية الفقرة 11؟ وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن هاتين الخطوتين يجب أن تسبقا إعادة أوكرانيا بسط سيطرتها الكاملة على حدود الدولة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أطلب من السيدة غراو أن تخبرنا عما إذا كان ما يسمى بصيغة شتاينماير، المدرجة في صيغة نورماندي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 لمساعدة أوكرانيا في تنفيذ الفقرة 11 من مجموعة تدابير مينسك، قد أدرجت في التشريع الأوكراني؟ كما يهمنا أن نسمع تعليقات من مقدمي الإحاطات بشأن مشروع قانون مخصص لإعادة بسط كيف سيطرتها على هذه المنطقة، والذي نشرته مؤخراً الوزارة الأوكرانية لإعادة إدماج دونباس.

لقد فكر واضعو هذا التشريع بطريقة استراتيجية. واكتشفوا سبلاً للتمكن من الاستمرار في انتهاك اتفاقات مينسك على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة. ولا يتطرق التشريع إلى الحوار المباشر بين كيف ودونيتسك ولوهانسك، ولا إلى التفاوض بشأن المركز الخاص لدونباس معهما. وعوضاً عن ذلك، فإنه يتضمن أوهاماً حول إنشاء نوع من "الإدارة الدولية" وإجراء الانتخابات بعد ذلك بعامين فقط. هل هناك من يعتقد أن شعب دونباس سيوافق على هذا الشكل من أشكال الاحتلال الدولي لوطنه؟ والأهم من ذلك، كيف تتسجم هذه الخطة مع أحكام القرار 2202 (2015)؟

وبالتوازي مع ذلك، يتعين علينا أن نقول إن إحجام كيف باستماتة عن احترام التزاماتها بموجب مجموعة تدابير مينسك ليس سراً حتى من جانب القيادة الأوكرانية. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2020، ادعى الرئيس زيلينسكي أن "اتفاقات مينسك ضرورية لا لتسوية النزاع بل للحفاظ على الجزاءات المفروضة على روسيا". وفي مقال نُشر في كانون الثاني/يناير 2020، قال أولكسي ريزنيكوف، النائب الأول لرئيس وزراء أوكرانيا ورئيس الوفد الأوكراني في فريق الاتصال الثلاثي، إن كيف ترغب في العمل لإصلاح اتفاقات مينسك. وهو يعتقد أن الاتفاقات "ترتيب سياسي ودبلوماسي أكثر منها معاهدة دولية".

وعلاوة على ذلك، فإن السيد ريزنيكوف على اقتناع بأن مدة الاتفاقات قد انتهت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015. وفي الوقت نفسه، يتساءل السيد ريزنيكوف عما إذا كان "من الممكن إقناع روسيا بقبول تعديل اتفاقات مينسك أو تغيير صيغة التسوية تغييراً كاملاً". ويبدو أنه نسي أن روسيا ليست الوحيدة التي تؤيد اتفاقات مينسك باعتبارها الأساس الوحيد لتسوية داخلية أوكرانية. فقد كرر مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2018/12، المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2018، التأكيد على ضرورة التقيد الصارم بالقرار 2202 (2015) ومجموعة تدابير مينسك. وفي الوقت نفسه، يدعي السيد ريزنيكوف، دون أن يرف له جفن، أن "أوكرانيا نفذت تقريباً جميع الاتفاقات التي أبرمت خلال مؤتمر القمة المعقود في باريس في إطار صيغة نورماندي". ويبدو أنه لا يلقى بالا لحقيقة أن كيف لم تنفذ بصورة كاملة أي التزام من التزاماتها في مينسك.

فبدلاً من تنفيذ اتفاقات مينسك، تواصل كييف نسج القصص عن العدوان الروسي المستمر؛ وتلقي أوكرانيا باللوم في كل شيء على ذلك. غير أن أحداً لم يهتم بتقديم أدنى دليل على هذا العدوان المزعوم، وذلك ليس مفاجأة في الواقع. وعلاوة على ذلك، ذكر السيد أباكبان، سلف السيدة غراو، بصورة لا لبس فيها خلال جلسة مماثلة عقدت قبل عامين أن بعثة الرصد الخاصة لم تثبت وجود أي وحدة عسكرية روسية في دونباس. وأتوقع أن أسمع السيدة غراو تؤكد هذه الحقيقة مجدداً اليوم.

إننا نعلم جيداً أن كييف تدعي فقط أنها تقوم بتنفيذ اتفاقات مينسك. وقد أطلع ممثلو دونباس المجلس على تلك المعلومات في جلسة غير رسمية بصيغة آريا نظمناها في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالمناسبة، تجنب الوفد الأوكراني والجهات الغربية الراعية له، بما في ذلك عضوي صيغة نورماندي فرنسا وألمانيا، المشاركة في هذا الحدث. وسيكون من الجيد أن نستمع اليوم أيضاً إلى ممثلي دونباس، لأنهم أطراف في عملية التسوية.

ومن المثير للاهتمام أن أعضاء صيغة نورماندي، أي فرنسا وألمانيا وغيرهما، لا يرفضون الحوار المباشر مع أنصار الله - (الحوثيين) في اليمن - والمعارضة السورية والمعارضة الفنزويلية، أو كيانات دول غير معترف بها في شرق البحر الأبيض المتوسط في أمور من هذا الشأن. غير أنهم يتوترون عندما يتعلق الأمر بالمبادرات الرامية إلى الاتصال المباشر بين كييف وسكان دونباس الحقيقيين، على النحو المتوخى في اتفاقات مينسك. أليس أنتم من تواصلون التأكيد على أهمية إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية من خلال حوار شامل للجميع؟ وأين هي مبادئكم في هذه الحالة؟

ونشكر الوفود التي لم تحجم عن المشاركة في حدثنا الذي عقد بصيغة آريا. ولتلي أحجمت، لا بد لي من القول إن الأطراف الفاعلة التي تؤيد طرفاً واحداً في النزاع الداخلي الأوكراني، خلافاً للحقائق الثابتة، وتطلق العنان لخيالها المريض بشأن "العدوان الروسي" لا يمكن أن تسمى وسطاء. بل أنتم شركاء في جرائم كييف ضد سكان دونباس.

وفي الختام، إذا كانت أوكرانيا تريد تطبيع الحالة في دونباس، فإن كييف بحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لضمان عدم خشية الناس الذين يعيشون في مناطق معينة من دونيتسك ولوهانسك من العودة، بل على العكس من ذلك، لأضمان أنهم يتوقون إلى القيام بذلك. وحتى الآن، كما علمنا من ممثلي دونباس،

"فإن أوكرانيا غير مبالية على الإطلاق بسكان دونباس ولا تهتم إلا بالأراضي، أو تظهر نوايا عدوانية ... وثمة فجوة هائلة بين دونباس وأوكرانيا."

واحكموا بأنفسكم: إن القوانين والمبادرات التشريعية في أوكرانيا في مجال السياسة اللغوية التي اعتمدت على مدى السنوات الست الماضية تقوض الحق المشروع للناس في التحدث بلغتهم الأم؛ وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقيد وتقلص حيز وسائل الإعلام. وإصلاح التعليم هو أيضاً تمييزي في جوهره. وتؤكد لجنة البندقية (فينيسيا) التابعة لمجلس أوروبا ذلك. ومؤخراً في سبتمبر/أيلول 2019، أقسم الرئيس فولوديمير زيلينسكي بأنه لن يغلق أي قنوات تلفزيونية أو ينتهك حرية التعبير. غير أن قراره غير الدستوري الأخير أدى إلى إغلاق ثلاث قنوات تلفزيونية معارضة، مما تسبب في زيادة السخط العام، الذي بلغ حد إثارة مسألة عزله. وكان رد فعل زملائنا الغربيين على ذلك مذهلاً. وفي الوقت الذي يدعون فيه إلى حرية التعبير، فإنهم لا يزالون يرحبون بشكل جماعي بتلك الخطوة.

وماذا عن مشروع القانون المتعلق بالاعتقال أو إعادة التوطين القسري للمواطنين الروس، الذي يسعى في الواقع إلى إضفاء الشرعية على معسكرات الاعتقال في أراضي أوكرانيا؟ وماذا عن المبادرة الرامية إلى تطبيق مبدأ المساءلة القانونية على إخفاء أن الشخص يحمل جنسية دول أخرى؟ كيف يمكن تطبيق ذلك في الوقت الذي لا تتاح فيه للناس في دونباس فرصة تجديد جوازات سفرهم الأوكرانية؟

وتنتهك جميع تلك المبادرات بشكل مباشر حقوق من يعيشون في دونباس وتحرمهم من أي دافع لإعادة الارتباط بأوكرانيا. ولا علاقة لروسيا بذلك.

ولن أنكر حتى التمجيد الواسع النطاق لأتباع النازية في أوكرانيا. وفي الفترة التي سبقت اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست، قمنا بتعميم الوثيقة S/2021/81 في مجلس الأمن. وهي تتضمن قائمة طويلة من الحالات التي تم فيها تمجيد المتواطئين النازيين، استناداً إلى منشورات على تويتر لرئيس اللجنة اليهودية الأوكرانية، إدوارد دولينسكي. إن حجم ذلك الورم السرطاني الذي أصاب أوكرانيا مذهل. ولكن لا تظهر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولا شركاؤنا الغربيون علامات القلق الواجب. إنها حالة صارخة لازدواجية المعايير.

وينبغي لأوكرانيا ألا تضيع الوقت على الأعذار والألاعيب الجيوسياسية المريبة، بل أن تبدأ في التغيير، مع ضمان الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الإثنية واللغوية، وحرية وسائط الإعلام، كما كان الحال بالمناسبة في أوكرانيا قبل الميدان. وينبغي لكيف أن تركز على التنفيذ الأمين للالتزاماتها بموجب مجموعة تدابير مينسك، بالتنسيق الوثيق مع دونيتسك ولوهانسك، بدلاً من الاستمرار في تكرار الأكاذيب بشأن حرب مع روسيا، والتستر ورائها. هل أوكرانيا مستعدة للحرك نحو السلام والامتثال للالتزاماتها؟ وهل زملاؤنا الغربيون مستعدون للمطالبة بشكل لا لبس فيه بأنه ينبغي لها أن تفعل ذلك؟ ولسوء الحظ، فإن المؤشرات على ذلك في تقلص مستمر. إنني أعول على موقفكم القائم على المبادئ اليوم، وآمل أن يعطينا زميلنا الأوكراني ليونيد كرافتشوك سبباً للتفاوض على الأقل.

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

بالإنكليزية: [الأصل]

أود أن أعلق على بعض الملاحظات التي جرى الإدلاء بها اليوم وعلى بعض الأسئلة التي طرحت. في الواقع، لم تقايننا هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو بأي شكل من الأشكال. فنحن نعرف من يقول ماذا عن هذا النزاع وبأي طريقة. واليوم لم تجب السيدة غراو على السؤال الذي طرحناه. وقالت إن النقاش بشأن أطراف النزاع مستمر. ولكن سؤالي لم يكن عن المناقشة بل عما إذا كانت روسيا قد ذكرت كطرف في اتفاقات مينسك. وأستطيع الإجابة على ذلك السؤال إذا كانت السيدة غراو لا تستطيع ذلك. لم يرد ذكر روسيا كطرف في اتفاقات مينسك.

لقد استمعت إلى تصريحات صديقي كريستوف هويسغن بسرور كبير. وأفتقده حقاً هنا في المجلس. فقد أشار إلى مذكرة بودابست. وقلت إنني مستعد لإجراء مشاورات ثنائية منفصلة في مجموعة من اختياريه لمناقشة مذكرة بودابست وتاريخها وورعاتها. ويستحق ذلك إجراء محادثة منفصلة، ولكن يمكنني أن أعطيها بإيجاز لإرضاء الفضول لمعرفة موقفنا. عندما علقنا عليها آنذاك، قلنا إن روسيا، بموجب مذكرة بودابست، ليست ملزمة بإجبار جزء من أوكرانيا على البقاء ضمنها ضد إرادة السكان المحليين، وأن أحكام مذكرة

بودابست لا تغطي الظروف التي نتجت عن عوامل سياسية أو اجتماعية واقتصادية داخلية. ولكن لنضع مذكرة بودابست جانبا في الوقت الراهن.

لقد تلاعب السيد هويسغن بالمفاهيم، مخمنا من الذي احتل من. هل روسيا هي التي احتلت أوكرانيا أم أن أوكرانيا، ويتساءل كريستوف بسخرية، هي التي احتلت روسيا؟ وهناك إجابة بسيطة على ذلك: أوكرانيا احتلت أوكرانيا، وهي تشن حربا على أراضيها.

لقد استمعت بعناية إلى السيد كرافتشوك، ممثل أوكرانيا في فريق الاتصال الثلاثي. وبالمناسبة، أعلن عن أنه سيحضر هذه الجلسة بصفته مبعوث أوكرانيا لدى فريق الاتصال وليس مجرد ممثل أوكرانيا. وهذا يؤثر سؤالا مشروعا: أين الممثلون الآخرون في فريق الاتصال الثلاثي، بمن فيهم ممثلو بعض المناطق في دونيتسك ولوهانسك؟

وتحدث السيد كرافتشوك كثيرا عن جهود أوكرانيا لتنفيذ اتفاقات مينسك والامتنال لقرارات مؤتمر قمة نورماندي. بالكلمات، يبدو الأمر وكأن أوكرانيا ملتزمة التزاما نشطا بتنفيذ الاتفاقات. وذكر أن أوكرانيا قدمت اقتراحاً، خريطة طريق، لتنفيذ اتفاقات مينسك. وللأسف، ما نسي أن يذكره هو أن ثلاثة أرباع خريطة الطريق تلك تتناقض مع اتفاقات مينسك التي يُزعم أن أوكرانيا تلتزم بها.

وأنا آسف لعدم سماع إجابات على الأسئلة التي طرحناها في بياننا: كيف نقيم ادعاءات المسؤولين الأوكرانيين فيما يتعلق باتفاقات مينسك؟ وكيف يمكن تقييم ما قاله السيد كرافتشوك في العديد من المقابلات التي أجراها مؤخرا؟ إنه شخص ذو خبرة ويحظى بالاحترام، ومما يشعرني بالحرج ذكرى لما قاله فيما يتعلق باتفاقات مينسك، وسكان دونباس وما يعتقد أنه ينبغي أن يحدث في تلك المنطقة.

وقد قال إن أوكرانيا مستعدة لإزالة الألغام من موقع على خط التماس، مشيرا إلى أن الجانب الروسي رفض إزالة الألغام من الأراضي الموجودة في ناحيته. حسنا، إن روسيا تشارك في الأعمال المتعلقة بالألغام في أماكن عديدة: سورية وأرمينيا وأذربيجان وناغورنو - كاراباخ. ونحن مستعدون للمساعدة إذا طلبت منا السلطات الأوكرانية ذلك. ولكن لا يمكننا إزالة أي شيء في إقليم لنا موجودين فيه، وهو ما أكده السيد تشيفيك اليوم مرة أخرى.

وبالحديث عن تعليقات السيد تشيفيك، سمعته يتناول عدد القتلى وسط المدنيين. ولكن ذلك لم يكن الرقم الوحيد الذي ذكر اليوم. وأعتقد أن الممثل الدائم للمملكة المتحدة هو الذي قال إن 3 500 مدني سقطوا ضحايا للنزاع منذ بدايته. وأود أن أطلب من السيد تشيفيك أن يتوسع في هذه البيانات الإحصائية وأن يُطلعنا على النسبة المئوية لعدد المدنيين الذين لقوا حتفهم في كل جانب.

لم أفهم تماما سؤال زميلي الممثل الفرنسي بخصوص الالتزامات المتعلقة بالانتخابات الناتجة عن مؤتمر قمة كانون الأول/ديسمبر 2019 التي لم تتفدّها روسيا. فعلى حد فهمي، كررت هذه الاتفاقات صيغة اتفاقات مينسك وذكرت "صيغة شتاينماير". وعليه فنحن الذين ندعو أوكرانيا إلى الامتنال لهذه الأحكام.

ويمكنني أن أقول أكثر من ذلك بكثير، ولكنني لست متأكدا من أن صيغة هذه الجلسة ستسمح لنا بذلك. وأود فقط أن أعيد التأكيد على أهمية مواصلة تناول هذه المسألة في مجلس الأمن. أما بالنسبة لأعضاء المجلس الذين يواصلون تكرار عبارات حفظوها عن ظهر قلب بشأن ما يجب على روسيا القيام به لإنهاء النزاع، فإننا سنواصل إثارة النقطة التالية لهم. لن نتجح وساطتهم إلا عندما يشرعون في العمل بجدية وإصرار مع الجانب الأوكراني لينفذ التزامات مينسك.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

نرحب اليوم بمقدمي الإحاطات ونشكرهم على عروضهم.

نبدأ بالإعراب عن قلقنا من أن النزاع في شرق أوكرانيا، ولا سيما في منطقة دونباس، استمر لمدة سبع سنوات تقريباً. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الإيجابي في عام 2019، مثل تبادل الأسرى ومحادثات السلام، لا تزال الأزمة المستمرة تسبب المعاناة للسكان المدنيين، بما في ذلك من خلال التشريد والهجمات على المدارس والمستشفيات والخسائر في الأرواح البشرية. إن وقف الأعمال العدائية أمر أساسي للسلام والأمن ونشجع الأطراف على الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار، وهو أمر ضروري للتوصل إلى حل مستدام.

ونشيد بالخطوات التي اتخذها فريق الاتصال الثلاثي في أوكرانيا في عام 2020 للتوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار بشأن تدابير لتعزيز نظام وقف إطلاق النار على طول خط المواجهة في دونباس. ونرحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا لتيسير ورصد عمليات وقف إطلاق النار المحلية والتمكين من إصلاح وصيانة الهياكل الأساسية المدنية.

ونشدد على دعمنا للتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، لأنها لا تزال الأساس لحل سياسي للنزاع في دونباس. ونأمل أن تجدد جميع الأطراف التزامها بعملية السلام وأن تنفذ بالكامل جميع التدابير المتفق عليها في صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي بغية تحقيق التقدم الفوري والسلام الدائم.

وتعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها الكامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا في جهودهما الرامية إلى مواصلة تشجيع جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب جميع الاتفاقات. ونؤكد كذلك على أهمية كفالة وصول المراقبين بأمان ومن دون عوائق.

وفي الختام، نعيد التشديد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية أود أن أتقدم بالشكر، السيدة الرئيسة، إلى السيدة روزماري ديكارلو والسيدة هايدي غراو والسفير هاليت شفيك على الإحاطة القيّمة حول الوضع في شرق أوكرانيا.

ونأمل اليوم، ونحن نحیی الذکری السادسة لاتفاقيات مينسك الثانية للسلام، التي تمثل الإطار القانوني لتحقيق تسوية سلمية في شرق أوكرانيا، بأن تسهم جلستنا بشكل فاعل في دفع الجهود ومضاعفتها لإنهاء هذه الأزمة.

ومن منطلق تمسكها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، تجدد تونس موقفها الثابت والقائم على احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها، باعتبار هذه المبادئ مقومات أساسية للعلاقات السلمية بين الدول.

وفي هذا السياق نؤكد دعمنا لجهود كل الأطراف المعنية للتوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة في المناطق الشرقية لأوكرانيا عن طريق الحوار والتفاوض، تنفيذًا لاتفاقيات مينسك للسلام، في إطار رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية واستنادًا إلى قرار مجلس الأمن 2202 (2015)

وفي هذا الإطار، نشيد بالمؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها خلال النصف الثاني من سنة 2020، لا سيما تواصل عمليات تبادل الأسرى وإنشاء مناطق جديدة لفك الارتباط وكذلك فتح نقاط عبور جديدة على طول خط الاتصال بالإضافة إلى الالتزام النسبي بوقف إطلاق النار منذ دخول إجراءات تعزيزه حيز التنفيذ في تموز/يوليه الماضي، بالرغم من الخروقات المتعددة التي تم تسجيلها، وهي خطوات نعتقد أن تواصلها يسهم في تعزيز تدابير بناء الثقة وفي خلق الظروف المناسبة لدفع مسار التسوية السلمية لهذه الأزمة، فضلًا عن أنها تخفف من معاناة السكان المعنيين.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي على أهمية دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دفع جهود حل الأزمة، ونعبر عن تقديرنا ودعمنا لجهود البعثة الخاصة في إطار ولايتها وللعمل المتواصل لمجموعة الاتصال الثلاثية ومختلف فرق عملها.

كما نجدد في هذا الإطار الدعوة إلى ضرورة الالتزام بالوقف الشامل والدائم لإطلاق النار وضمن سحب الأسلحة الثقيلة والتنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع، تعمقت الأوضاع الإنسانية الصعبة في المناطق القريبة من "خط التماس" في ظل تواصل تداعيات جائحة كوفيد-19، وهو ما يدعو إلى تضافر جهود كل الأطراف الدولية لتوفير الرعاية الصحية واللقاحات الضرورية خاصة للفئات الهشة في المنطقة وضمن الوصول الآمن والتوزيع الناجع للمساعدات الإنسانية لأكثر من 3,4 ملايين شخص ممن هم في حاجة إلى المواد الغذائية والخدمات الأساسية، وذلك في ظل احترام المبادئ والمعايير الإنسانية الدولية والحريات وحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية.

وختاماً، وفي سياق التحديات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين، أود أن أجدد التأكيد على ضرورة التسريع بتنفيذ كل الإتفاقات المبرمة ومخرجات اجتماعات المتابعة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة للأزمة في شرق أوكرانيا، بما يضمن الاستقرار والرفاه لشعوب المنطقة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات. تؤكد المملكة المتحدة من جديد تأييدها لاتفاقات مينسك وخريطة الطريق التي تنص على التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا وللجهود الفرنسية والألمانية من خلال عملية نورماندي.

ونرحب بالانخفاض الكبير في العنف، بيد أن وقف إطلاق النار لا يزال هشاً. وتواصل روسيا تزويد وكلائها بالأسلحة والأفراد. وتواصل روسيا ووكلائها منع نقاط العبور الجديدة على طول خط التماس وعرقلة التنفيذ الكامل لخطط فك الارتباط وإزالة الألغام. ونتفق على أنه يجب أن تمهد الانتخابات المحلية الطريق لوضع دونباس الخاص. بيد أن روسيا لن تدعم الظروف الأمنية اللازمة لإجراء تلك الانتخابات. وتدعي روسيا أنها ليست طرفاً في النزاع بالرغم من أنها حرضت على النزاع ولا تزال تتجسس. وقد لقي ما يقرب من 3 500 من المدنيين الأبرياء حتفهم وهناك 3,4 ملايين منهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ونذكر روسيا بالتزاماتها. ويجب عليها سحب أفرادها العسكريين وأسلحتها من أراضي أوكرانيا، وأن تنأى عن التشكيلات المسلحة التي تدعمها، وأن ترفع القيود المفروضة على بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن تمتنع عن تخويفها في المناطق التي يسيطر عليها وكلاؤها. ويتمثل هدف روسيا الوحيد في أوكرانيا في تقويض سيادتها وسلامتها الإقليمية. ونحث روسيا على أن ترتقي إلى مستوى الإرادة السياسية التي أبدتها أوكرانيا لكي يتسنى إحراز تقدم حقيقي.

وأكرر دعم المملكة المتحدة الدائم لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهاها الإقليمية المعترف بها دولياً. ويستحق الشعب الأوكراني العيش في سلام. وسنكفل مساهمة روسيا عن ذلك.

المرفق السابع عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم اليوم. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها العميق للعمل الذي تؤديه المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف ومجلس الأمن وشركاؤنا وحلفاؤنا لأجل إحلال السلام وتحقيق الرخاء والاستقرار في أوكرانيا.

في عام 2014 احتلت روسيا القرم وحرضت على نشوب النزاع في منطقة دونباس. وعرقلت روسيا إحرار تقدم ملموس في المفاوضات الدبلوماسية في حين واصلت تسليح وتدريب وتمويل وقيادة قواتها العملية، علاوة على دعم السلطات التي فرضت نفسها في الميدان. ومنذ عام 2014، أدت الإجراءات التي اتخذتها روسيا في شرق أوكرانيا إلى مقتل ما يزيد على 13 000 شخص. وأدت الإجراءات التي اتخذتها إلى تشريد 1,5 مليون أوكراني وجعلت نحو 3,4 ملايين آخرين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وكثفت روسيا جهودها لزعزعة استقرار أوكرانيا وتقويض سيادتها خلال العام الماضي. ولا تزال روسيا تنكر سيطرتها على النزاع في شرق أوكرانيا وتدعي الوساطة في النزاع على الرغم من أنها المحرض عليه في واقع الأمر.

وشهدنا تصرّف روسيا باستخفاف إزاء المفاوضات أيضا. لقد وافق الرئيس بوتين في مؤتمر القمة المعقود بصيغة نورماندي في عام 2019 على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الميدان. بيد أن روسيا سعت لاحقا إلى عرقلة تنفيذ تلك الخطوات نفسها في فريق الاتصال الثلاثي، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وكلائها. وعرقلت روسيا فتح نقاط عبور مدنية جديدة على طول خط التماس ومنعت عمليات تبادل إضافية للمحتجزين. بل رفض الرئيس بوتين تأييد الاتفاق بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه أوكرانيا من خلال فريق الاتصال الثلاثي في تموز/يوليه الماضي.

وفي الوقت نفسه، عززت روسيا قمعها لأي معارضة لاحتلالها الوحشي للقرم. وتواصل الولايات المتحدة إدانتها لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في ظل الاحتلال القمعي لروسيا. ونحث روسيا على إطلاق سراح ما يزيد على 100 سجين سياسي أوكراني تحتجزهم، فضلا عن إنهاء حملة التخويف التي تشنها ضد تثار القرم ومعارضتي الاحتلال.

وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها الثابت بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولن نعترف أبدا بضم روسيا المزعوم للقرم. وبالتالي، ستستمر الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على روسيا ردا على عدوانها في شرق أوكرانيا واحتلالها للقرم ما لم تتراجع روسيا عن مسارها. وما زلنا نؤيد اتفاقات مينسك بوصفها الطريق إلى المضي قدما في شرق أوكرانيا. ويجب أن يكون حل النزاع حلا دبلوماسيا يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء القيود المفروضة على الوصول التي تواصل روسيا ووكلائها فرضها على العاملين في المجال الإنساني وموظفي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك أمر يبعث على الشعور بالقلق في وقت يواجه فيه السكان الضعفاء المتضررون من النزاع تهديدات أكبر لحياتهم وسبل عيشهم بسبب مرض فيروس كورونا (كورونا-19). لقد استخدمت روسيا ووكلائها ستار

تدابير التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 لأجل زيادة الحد من عمليات إنقاذ الأرواح التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الإنسانية، على نحو يتعارض مع المبادئ الإنسانية وولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا.

ويجب على روسيا أن توقف فوراً عدوانها في شرق أوكرانيا وإنهاء احتلالها للقرم. وندعو روسيا إلى سحب قواتها من أوكرانيا، ووقف دعمها لوكلائها والجماعات المسلحة الأخرى، فضلاً عن تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات مينسك. وندعو روسيا أيضاً إلى إتاحة وتسهيل الوصول الآمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق لجميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ومراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا، بما في ذلك أجزاء من دونيتسك ولوهانسك والقرم المحتلة.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة دعم شركائها الأوكرانيين في جهودهم الرامية إلى دعم سيادة أوكرانيا واستعادة سلامتها الإقليمية. تحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بمبادرة منصة أوكرانيا المتعلقة بالقرم، ونأمل أن ينظر الشركاء ذوو التفكير المماثل في الانضمام إلى ذلك الجهد الدبلوماسي لصد العدوان الروسي، وأن يؤكدوا عدم تسامح المجتمع الدولي مع احتلال روسيا الوحشي.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، والممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هايدي غراو، وكبير المراقبين لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هاليت شيفيك، على ما قدموه من أفكار ثاقبة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك وعن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا.

تكرر فييت نام تأكيد دعمها المبدئي لتسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي سياق السعي إلى تحقيق ذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للأطراف. عليه، فإننا نؤيد الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، بما في ذلك التوصل إلى حل سلمي دائم في أوكرانيا من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك. وأود في ذلك الصدد التشديد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، لقد كان توقيع اتفاقات مينسك في 2014 و 2015 والاجتماع المعقود بصيغة نورماندي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، علامتين مشجعتين على الجهود والالتزامات التي بذلها القادة لتحقيق الاستقرار وتسوية الوضع في مناطق النزاع. ونحيط علماً بالتقدم الإيجابي المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى وتبادلهم واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في مينسك في 27 تموز/يوليه 2020.

ثانياً، بالرغم من الالتزام المعلن، فإن من المؤسف أن التقارير عن الوضع في الميدان لا تزال تبعث على القلق. وما تزال الأعمال العدائية مستمرة على أساس يومي، مما يلحق أضراراً مدمرة لحياة المدنيين والحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، بما في ذلك الاستجابة لمرض فيروس كورونا. وتتعارض هذه الإجراءات مع اتفاقات مينسك. وبما أن النزاع قد استمر الآن للعام السابع، فما نزال نشعر بالقلق من تأثيره الكبير على حياة السكان واستقرار وتنمية أوكرانيا والمنطقة بأسرها. وكلما طال أمد النزاع، كلما كان من الصعب حل الوضع.

ثالثاً، من أجل تهيئة الظروف المواتية للسعي إلى تسوية سلمية للنزاع، نحث الأطراف على الامتناع عن المزيد من العنف والأعمال العدائية وتجنب الآثار الضارة بالسكان واستخدام الآليات القائمة والبناء على التقدم المحرز مؤخراً. ونشدد على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف في حوار بناء من أجل التصدي للتحديات القائمة وبناء الثقة وتنفيذ الاتفاقات من أجل استقرار حالة السلام والتنمية في المنطقة. كما ندعو المجتمع الدولي والبلدان إلى مواصلة دعم الأطراف في جهودها الرامية إلى الحوار وتنفيذ الاتفاقات وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

المرفق التاسع عشر

بيان رئيس وفد أوكرانيا لدى فريق الاتصال الثلاثي، ليونيد كرافتشوك

بالروسية: [الأصل]

أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الأهمية لبلدي، والتي أعتقد أنها مهمة كذلك لأمن أوروبا. كما أشكر مقدمي الإحاطات وأعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن دعمهم لأوكرانيا وقدموا تقييماً للتطورات المتصلة بالعدوان الروسي. ويوضح هذا التقييم أن الكرملين لم يقرر إنهاء النزاع بشكل حاسم. فلا يزال العدوان مستمراً. والناس يموتون. وتزداد معاناة المدنيين.

إن مهمتي اليوم هي تقديم معلومات مباشرة عن تنفيذ اتفاقات مينسك. وأود أن أستعرض بإيجاز ديناميات الحالة. تتخذ أوكرانيا خطوات عملية لحل النزاع والتغلب على معارضة روسيا لعملية التفاوض. وأود أن أشدد على أن العديد من تلك الخطوات ما كان ليتحقق لولا الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من شركائنا، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

وكما سبق أن ذكر بعض أعضاء المجلس، اعتمد قادة رباعية نورماندي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 عدداً من التدابير الهامة التي يتعين على أطراف النزاع تنفيذها.

وكانت دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مهمة أيضاً. وكانت أوكرانيا من أوائل البلدان في العالم التي أيدتها لأسباب واضحة. وأطلب إليكم، السيدة ديكارلو، إبلاغ الأمين العام بامتثالي.

ما الذي تم عمله في الممارسة العملية؟

لقد تمكنا من الاتفاق على إتمام فض الاشتباك في ثلاثة مواقع تجريبية. ودشنا أربعة مواقع جديدة لفض الاشتباك.

وأطلقت أوكرانيا صيغة تشاور دائمة - على مدار الساعة - في إطار فريق الاتصال الثلاثي بعد بدء جائحة كوفيد-19. ونعلم أن الحالة فيما يتعلق بمرض كوفيد-19 في الأراضي المحتلة صعبة للغاية وأن الأوكرانيين يعانون بسبب عدم قيام حكومة الاحتلال بتوفير الخدمات الصحية اللازمة.

وقد مددت أوكرانيا لسنة أخرى - حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 - القانون المتعلق بالمركز الخاص للحكم الذاتي المحلي في بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وبمبادرة من الوفد الأوكراني، قُدمت إلى فريق الاتصال الثلاثي خطة للخطوات المشتركة الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك. وتتضمن تلك الوثيقة مقترحات عملية ترمي إلى إنهاء النزاع وتتماشى تماماً مع اتفاقات مينسك نصاً وروحاً.

ووافقنا في كانون الأول/ديسمبر 2019 ونيسان/أبريل 2020 على الإفراج المتبادل عن المحتجزين وتمكناً من إطلاق سراح العديد من مواطنينا من الأسر.

وأيدت أوكرانيا، بشرط الاستشارة، الاتفاق الإطاري لفريق الاتصال الثلاثي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك خطة إزالة الألغام في المناطق الـ 19 المتفق عليها في صيغتها النهائية. ويفرض الجانب

الروسي، تحت ذرائع مختلفة، استكمال أعمال إزالة الألغام هناك، وكذلك في مواقع فض الاشتباك الأربعة الجديدة.

وعلى المسار الإنساني، تم أخيراً افتتاح نقطتي تفتيش جديدتين للدخول والخروج في زولوتي وشتشاستيا في منطقة لوهانسك في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وللأسف، عطلت حكومة الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي عمل النقطتين منذ اليوم الأول.

كما رفعت أوكرانيا مستوى التمثيل في فريق الاتصال الثلاثي، وذلك عن طريق ضم مسؤولين حكوميين كبار ورؤساء لجان برلمانية، فضلاً عن ممثلين بارزين للسكان من بين المشردين داخلياً في بعض مناطق مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك.

وكما ترون، فإن مجرد سرد سريع لبعض الخطوات الرئيسية التي اتخذناها مع شركائنا خلال الأشهر الـ 12 الماضية يدل على الجهود الملموسة التي تبذلها أوكرانيا لتسوية الحالة في دونباس.

وللأسف، لم تُبادل روسيا تلك الجهود بمثلاً. على العكس من ذلك، زاد عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الروسية غير الشرعية زيادة كبيرة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، مما أدى إلى وقوع إصابات جديدة في صفوف الجنود الأوكرانيين في القتال.

ونظراً للعقلة المصطنعة لعمل فريق الاتصال الثلاثي على المسار السياسي، لم يحرز أي تقدم في النظر في مقترحات العمل التي قدمتها أوكرانيا بشأن تنفيذ الجوانب السياسية للنتائج العامة المتفق عليها لمؤتمر قمة رباعية نورماندي المعقود في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولا يوجد حتى الآن رد كاف من الجانب الروسي على أعمالنا على جبهات أخرى. فالعقلة والتعطيل أصبحا تقريباً القاعدة بالنسبة للوفد الروسي في فريق الاتصال الثلاثي.

وتجري عملية التفاوض المذكورة أعلاه في ظل الواقع القاسي للعدوان الروسي المستمر. إن روسيا تبدي عدم احترامها لمبادئ وقواعد القانون الدولي. ونرى قيوداً على حرية التنقل في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، فضلاً عن عدم توفير إمكانية الوصول الآمن والموثوق لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك إلى الجزء الذي لا يخضع مؤقتاً للمراقبة من الحدود الأوكرانية - الروسية وشبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً. وأصبح عبور قوافل البضائع والقوافل البرية الروسية، التي تنقل الأسلحة والذخائر والأفراد إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً بصورة غير قانونية، ممارسة شائعة في الجزء غير الخاضع للمراقبة من الحدود.

ولا بد لي من القول إن محاولات روسيا لإقناع المجتمع الدولي بأنه لا توجد قوات أو أسلحة روسية أو مرتزقة روس في أوكرانيا لم تعد تتطلي على أحد حالياً. والواقع أن الاتحاد الروسي حوّل بعض مناطق مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك شبه جزيرة القرم، إلى مواقع عسكرية متقدمة رئيسية.

وتواصل روسيا إصدار مئات الآلاف من جوازات السفر الروسية للمواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. إن دونباس على شفا كارثة بيئية، لا بسبب تلوث الهواء والتربة وانفجار الذخائر والألغام وحسب، ولكن أيضاً بسبب الانبعاثات المشعة. وأود أن أذكركم بأن الحكومة السوفياتية قامت في عام 1979 بتفجير نووي في أراضي منجم يونكوم، الذي يوجد الآن في دونباس المحتلة مؤقتاً. وقد تشكل تجويف مشع في المنجم بعد الانفجار، كان يجري نزع المياه منه باستمرار لمنع الإشعاع من

الوصول إلى السطح والمياه الجوفية. وقبل ثلاث سنوات تقريباً، توقفت إدارة الاحتلال عن ضخ المياه الجوفية، وبات الإشعاع يتسرب بالفعل إلى طبقات مياه الشرب الجوفية.

وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للعدوان الروسي، لم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من المواقع التي تستخدم فيها مواد نووية في الأراضي المحتلة منذ عام 2014. وتبذل أوكرانيا جهوداً ملموسة، ولكننا لم نتلق حتى الآن رداً من الجانب الروسي على طلبنا، ما يثير قلقنا البالغ.

وأنا مقتنع بأنه ينبغي لنا أيضاً، بينما نناقش تنفيذ اتفاقات مينسك، أن نفكر في المستقبل عندما ينتهي النزاع، كما أمل. وعلينا أن ننظر إلى مستقبل دونباس نظرة استراتيجية بالتعاون مع مجلس الأمن والأمانة العامة. فلنواصل القيام بعملنا الشاق ولكن الذي تمس الحاجة إليه. ويمكننا أن نفعل الكثير معاً. وأنا مستعد، بصفتي رئيس وفد أوكرانيا في فريق الاتصال الثلاثي، للتفاعل الوثيق كل يوم. وأدعو الجميع إلى مواصلة الحوار البناء ويسرني أن سفراء دولكم في أوكرانيا يعملون عن كثب لتحقيق هذه الغاية من خلال تقديم المساعدة اللازمة لبلدنا.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام في دونباس المحتلة يمكن أن تشكل جزءاً هاماً جداً من تعاوننا الرامي إلى استعادة البنية التحتية الأساسية وسيادة القانون والحكم والعدالة الانتقالية. وآمل أن نتحقق إعادة الإدماج قريباً، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل. وأود أن أؤكد لكم أن أوكرانيا ستواصل بذل الجهود اللازمة لحل النزاع. ونتوقع نفس النهج من الجانب الروسي.

المرفق العشرون

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

اليوم، نتحدث ألمانيا أمام المجلس كجزء مما يسمى بصيغة نورماندي. وقبل أن أبدأ، أود أن أضم صوتي إلى ما قاله زميلي وصديقي السفير الفرنسي، نيكولا دي ريفيير.

لقد ألمح السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا إلى ألمانيا وإلى دورنا في مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بياني بالعودة إلى أحد زملائه السابقين في مجلس الأمن. في 19 كانون الأول/ديسمبر 1994 طلب الممثل الدائم الروسي آنذاك، سيرغي لافروف، إلى رئيس مجلس الأمن أن يسجل ما يسمى بذاكرة بودابست بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتنص الفقرة الأولى منها على ما يلي: "يؤكد الاتحاد الروسي من جديد التزامه باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة". وقد وثقت أوكرانيا في ذلك الوقت بالتزام روسيا وتخلت عن ترسانتها النووية الموضوعة على أراضيها. وبعد عشرين عاما تعين على أوكرانيا أن تدفع ثمنا باهظا جدا لحسن نيتها في مذكرة بودابست وفي روسيا، نتيجة لغزو روسيا للقرم وشرق أوكرانيا. وتم ذلك من قبل روسيا بتنظيمه كانتفاضة داخلية. ولكننا نعلم من الرئيس بوتين نفسه، الذي منح النياشين للجنود الروس الذين شاركوا في الهجوم، أن الروس هم من غزوا القرم وشرق أوكرانيا. وهذا ما فقدناه في العرض الذي قدمه اليوم السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا.

وأود أيضا أن أذكر بأكثر اللحظات حزنا في الهجوم الروسي على أوكرانيا: 17 تموز/يوليه 2014، يوم إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 عندما لقي 300 شخص حتفهم. وفي ذلك الوقت، أعلن القائد العسكري الروسي في الميدان، السيد إيغور جيركين، ابتهاجه بإسقاط الطائرة التي كان يعتقد أنها طائرة أوكرانية. ولا يزال السيد جيركين يعيش في حرية في روسيا بدلا من أن يحاكم في لاهاي، حيث تطالب أسر الضحايا بالمساءلة عن ذلك الهجوم المروع على الرحلة MH-17. ولم أجد ذلك أيضا في بيان السفير الروسي، فاسيلي نيبينزيا.

ونذكر السفير الروسي اتفاقات مينسك واستشهد بعدد من الفقرات، ولكنه لم يستشهد بأي من الفقرات الأولى والأهم. وتتعلق الفقرة الأولى بوقف إطلاق النار. وقد كنت في مينسك وبعد مفاوضات طويلة، تقرر وقف إطلاق النار في منتصف ليلة 15 شباط/فبراير، أي قبل ست سنوات. ولكن لم يتوقف هجوم الجنود الروس في أوكرانيا في ذلك الوقت لأن الميليشيات الروسية لم تكن قادرة على احتلال مركز لوجستي مهم جدا، مدينة ديبالتسيفي. ومن ثم استمروا في القتال لأكثر من يومين إلى أن تمكنت القوات المسلحة الروسية من القيام بذلك تماما.

وتتعلق الفقرة الثانية بسحب الأسلحة الثقيلة. وحتى اليوم لم تُسحب الأسلحة الثقيلة الروسية من خط القيادة والسيطرة، في انتهاك لاتفاقات مينسك.

وتتعلق الفقرة الثالثة بالرصد الفعال. وقد أوكلت هذه المهمة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسمعنا مرة أخرى أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا لا تستطيع القيام بعملها حتى اليوم. ولا تستطيع البعثة الوصول بحرية ولا يمكنها أن ترصد بفعالية ما يحدث في الميدان، ولا يمكنها على وجه الخصوص مراقبة الحدود الروسية الأوكرانية في المنطقة التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية. وبالتالي يمكن لروسيا شحن الجنود والأسلحة إلى لوهانسك ودونيتسك يوما بعد يوم. وقرأنا في أحدث تقرير للبعثة أن 94 في المائة من جميع الحوادث التي تؤثر سلبا على عمل البعثة من

مسؤولية الانفصاليين. وأود أن أعتزم هذه الفرصة، بحضور السيد شيفيك أيضاً، لأشكر بعثة الرصد على عملها الهام في تلك المهمة الصعبة للغاية.

ولنعد إلى اتفاقات مينسك. تتعلق الفقرة 7 بالتوزيع الآمن للمساعدة الإنسانية. وقد سمعنا اليوم عن الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية عندما تحاول تقديم الدعم إلى الأراضي المحتلة. وسمعنا الكثير عن الظروف الصعبة التي يعيشها الناس في تلك المناطق.

وتنص الفقرة 10 على انسحاب التشكيلات المسلحة الأجنبية. ولكن حتى اليوم لا تزال هناك قوات روسية في شرق أوكرانيا. وقد لا يكون لديها الطابع الرسمي للجيش الروسي، ولكن الروس لا يزالون هناك، ولا تستطيع لوهانسك ودونيتسك من البقاء بدون روسيا.

وعندما استمعت اليوم - وقد استمعت بعناية شديدة إلى السفير الروسي - كان لدي انطباع دائم بأن أوكرانيا هي التي غزت روسيا، وليس العكس: أي أن روسيا هي التي غزت أوكرانيا في الواقع.

صحيح أن الحكومة الأوكرانية تعاني من مشاكل، ولكنها كانت هناك منذ البداية. وقد زرت كييف وتحديثت مع أعضاء البرلمان. وشعرت بضعف الثقة في الالتزام الروسي، وذلك مفهوم بالطبع. وهناك شكوك عندما نتطلع إلى الماضي لعدم تنفيذ مذكرة بودابست. ولذلك، ليس من السهل على البرلمان أن يوافق على جميع القوانين والأنظمة التي تقدمها الحكومة. وليس البرلمان الأوكراني مثل الدوما الذي يختم أساساً على قرارات الحكومة. وهذه هي الديمقراطية.

وفي مناسبة أخرى، سمعنا السفير الروسي يأسف لأن بيلاروس والصين هما البلدان الوحيدان اللذان شاركا في الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر بصيغة آريا بشأن شرق أوكرانيا، وأن لا أحد آخر يريد الاستماع إلى الانفصاليين. وذكرنا الرئيس الأوكراني السابق مرة أخرى اليوم بأن تشكيل فريق الاتصال الثلاثي - القائم لحل المسألة وتنفيذ اتفاقات مينسك - يضم روسيا وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعوضاً عن محاولة إضفاء الشرعية على تلك الأنظمة التابعة في لوهانسك ودونيتسك، ينبغي أن يركز على القيام بعمله. ويجب أن يفتح أخيراً زولوتي وشيشستيا بدلاً من رواية القصص الخيالية ويجب عليه وقف القيود المفروضة على تنقل بعثة الرصد على أساس يومي وأن يتمتع عن الإضرار عمداً بممتلكات البعثة. ويتعين على روسيا أن تتوقف عن إصدار جوازات السفر الروسية لأعداد كبيرة من المواطنين الأوكرانيين. لأن هذا يتناقض بوضوح مع روح اتفاقات مينسك، علاوة على أنه انتهاك للقانون الدولي.

وللأسف، فإن الطريقة التي تتصرف بها روسيا في أوكرانيا هي جزء من نمط نراه بانتظام هنا في مجلس الأمن: عدم احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونرى ذلك في سوريا بدعم من نظام الأسد القاتل، أي تقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقصف المستشفيات. ونشهد كذلك في الميليشيات المتمركزة في ليبيا. ورأينا تسمم السيد سكريبال والسيد نافالني.

وأود أن أختتم ببيانتي باقتباس تصريح مؤخر من المستشارة ميركل بشأن آخر الخطوات التي اتخذتها روسيا. "إننا نشهد وجهاً آخر من انفصال روسيا عن سيادة القانون". وأمل أن نشهد يوماً ما انعكاساً لهذا الاتجاه.